



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



عنوان المذكرة

تحليل أثر مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار
النقدي في الجزائر 2000-2023 - دراسة تحليلية -

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف:
- لعور سطايجي إلهام

من إعداد:
- طمين عبير

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
ركي حسن	أستاذ ممتحننا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
لعور سطايجي إلهام	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مقررا
سعيود وليد	أستاذ رئيسا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

شكر و عرفان

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه و عظيم سلطانه. و الصلاة و السلام على رسول الله و على آله و صحبه و من والاه.

أشكر الله العلي القدير على توفيقه بإتمام هذه المذكرة فهو عز وجل أحق بالشكر والثناء وانطلاقاً من قوله عليه الصلاة والسلام " من لا يشكر الناس لا يشكر الله " والحمد لله على ما منحنا من صبر وثبوت حتى تم انجاز هذه المذكرة رغم ما عنيناه من صعوبات ومشقات نسأل الله أن ترقى إلى المستوى

المطلوب

ولا ننسا أن سطر هذه العبارات للكثير ممن يستحقون الشكر والتقدير والعرفان فإنه يطيب لي بأن أتوجه بالشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة لعور سطايجي إلهام على مجهوداتها و إرشاداتها و حسن تأطيرها لنا فجزاها الله خيراً .

كما أشكر أستاذة العلوم الاقتصادية و كل من ساعدني في انجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد .

الإهداء

بدءا بقوله تعالى: (و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا)

إلى من كلله الله بالهبة والوقار إلى من علمني العطاء دون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل
افتخار أرجو من الله ان يمد في عمره ليري ثمارا قد قطفتها بعد طول انتظار وستبقى
كلماته نجوما أهتدي بها في اليوم والغد وإلى الأبد

أبي الغالي

إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعاؤها سر النجاح وحنانها بلسم الجراح من
بها اكبر عليها اعتمد إلى الشمعة المتقدة التي تنير ظلمة الحياة إلى من وجودها يمدني
بالقوة التي لا حدود لها

أمي الغالية

إلى الذين ترعرعت و تربيت معهم إخوتي و أخواتي كل باسمه إلى كافة أفراد عائلتي دون
استثناء و جميع الأحباب و الأصحاب.
إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.

عبير

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على أهمية السياسة النقدية وفعاليتها ومدى قدرة مساهمتها في تحقيق الاستقرار النقدي، في الجزائر خلال الفترة (2000-2023) وذلك من خلال توضيح بدراسة وصفية تحليلية لتطور أدوات السياسة النقدية لبلوغ أهم المؤشرات المستهدفة، تماشياً مع الظروف الاقتصادية، ودورها في التحكم في المعروض النقدي والتضخم.

تعد السياسة النقدية إحدى مكونات وركائز السياسة الاقتصادية، وأحد أشكال سياسات الاستقرار التي تنتهجها الدولة من أجل مكافحة الاختلالات الاقتصادية التي صاحبت التطور الاقتصادي.

وقد تم تحليل الإحصاءات والبيانات المنشورة من طرف هيئات حكومية ورسمية وبرزها البنك المركزي الجزائري، وتوصلنا إلى نتائج مفادها أن هناك علاقة قوية بين السياسات النقدية المطبقة من طرف البنك المركزي والاستقرار النقدي.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، أدوات السياسة النقدية، الاستقرار النقدي، الاقتصاد الجزائري.

Summary:

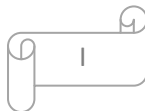
This study aims to identify the importance of monetary policy and the extent of its contribution to achieving monetary stability in Algeria during the period (2000-2023) by clarifying with a descriptive and analytical study the development of monetary policy tools to achieve the most important target indicators, in line with economic conditions and their role in controlling the money supply, And inflation.

Monetary policy is one of the components and pillars of economic policy, and one of the forms of stability policies pursued by the state in order to combat the economic imbalances that accompanied economic development.

Statistics and data published by governmental and official, most notably the central bank of Algeria, were analyzed, and we reached results that there is a strong relationship between the monetary policies applied by the central bank and monetary stability.

Key words:

Monetary policy tools, monetary stability, Algerian economy



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الملخص	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	Iii
قائمة الشكال	iv
قائمة الملاحق	
مقدمة عامة	أ- ث
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية والاستقرار النقدي	
تمهيد	6
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياسة النقدية والاستقرار النقدي	40-7
المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية	25-7
المطلب الثاني: ماهية الاستقرار النقدي	29-26
المبحث الثاني: العلاقة بين السياسة النقدية والاستقرار النقدي	30-29
المطلب الأول: فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي	34-31
المطلب الثاني: الانعكاسات تنفيذ السياسة النقدية على الاستقرار النقدي	36-35
المبحث الثالث: الدراسات السابقة و القيمة المضافة	39-37
المطلب الأول: الدراسات السابقة	
المطلب الثاني: القيمة المضافة	
خلاصة الفصل الأول	
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للسياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر 2000-2023	41
تمهيد	
المبحث الأول: واقع السياسة النقدية في الجزائر	51-42
المطلب الأول: الإطار القانوني للسياسة النقدية في	44-42

51-45	المطلب الثاني: الادوات السياسة النقدية في الجزائر
64-52	المحت الثاني: تحليل أثر مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2023
56-52	المطلب الاول: تطور الكتلة النقدية ومقالاتها في الجزائر خلال الفترة 2000-2023
63-57	المطلب الثاني: تطور اهم المؤشرات المستهدفة من قبل السياسة النقدية في الجزائر لتحقيق الاستقرار النقدي خلال الفترة 2000-2023
	خلاصة الفصل الثاني
	الخاتمة
	قائمة المراجع

فهرس الجداول

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	الجدول
36	مقارنة دويمة سميرة بالدراسة الحالية	1
37	مقارنة اية علاء الدين عبد الهادي بالدراسة الحالية	2
38	مقارنة دراسة بلخضر محمد النذير بالدراسة الحالية	3
46-45	يوضح تطور معدل اعادة الخصم لبنك الجزائر خلال الفترة 2000- 2023	4
49-48	يبين تطور معدلات الاحتياطي الاجباري في ابنك الجزائر خلال الفترة 2000-2023	5
52-50	يوضح استرجاع السيولة خلال فترة زمنية معينة	6
54-53	يوضح تطور النقود	7
56-55	يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000- 2023	8
58	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2023	9
60-59	يوضح تطور اسعار الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000-2023	10
62	يوضح التطور يبين معدلات الفائدة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2023	11

فهرس الأشكال

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	الشكل
9	رسم تخطيطي يمثل مسار السياسة النقدية	1-
11	أهداف السياسة النقدية (المربع السحري)	2
13	الأهداف النهائية للسياسة النقدية	3
20	نظرية كمية النقود بيانيا	4
28	مخطط يبين مؤشرات الاستقرار النقدي	5
32	يوضح الدورة الخبيثة لتضخم	6
33	مخطط توضيحي يبين تحقق توازن الميزان التجاري	7
34	أثر السياسة النقدية في ظل سعر الصرف المرن	8

المقدمة العامة

تعد السياسة النقدية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية، حيث لها دور في التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية وغيرها، ويظهر ذلك من خلال ارتباطها بالمشاكل الاقتصادية كالتضخم، الكساد، البطالة والنمو الاقتصادي وغيرها حيث تعمل على الحد من هذه المشاكل من خلال اتخاذ الإجراءات والتدابير المناسبة ويكون تحكم السلطة النقدية (البنك المركزي) من خلال قيامها بالمراقبة الفعلية والحقيقة للمعروض النقدي، بمختلف الوسائل والأدوات، وذلك في ظل الاستقلالية العالية التي تتمتع بها السلطة النقدية، من أجل ضمان سلامة وفعالية السياسة النقدية. إن الهدف الأساسي هو معرفة العلاقة التي تربط بين التنمية الاقتصادية ومؤشر الاستقرار النقدي. والسياسة النقدية شأنها شأن السياسات الأخرى، فهي تلعب دورا هاما في النشاط الاقتصادي وتمثل الاستراتيجيات المثلى أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه الاقتصاد وتحقيق النمو والوصول إلى الاستقرار، وقد نتج عن أهمية الدور الذي تؤديه في مختلف الأنظمة النقدية والمصرفية أن حدث تركيز على الوسائل التي تستعملها والأهداف التي تحققها في أغلب دول العالم، إذ يمكن القول أن الاختلاف الفكري في مدى جدوى السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتعلق بمدى تحقيقها للنتائج والأهداف المسطرة ويتعلق ذلك كله بطبيعة الإجراءات المتخذة، وكذلك الوسائل التي يستعملها البنك المركزي لتنفيذ هذه الإجراءات، أي كلما كانت الأدوات والوسائل المستخدمة في السياسة النقدية ذات أثر على النشاط الاقتصادي كلما أصبحت هذه السياسة النقدية ذات فعالية أكثر.

الاشكالية:

- ❖ تعد السياسة النقدية من أهم الوسائل في معالجة المشاكل الاقتصادية ومساهماتها الفعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي هو عبارة عن تشغيل كامل الموارد المتاحة وتقادي التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار مع الحفاظ على معدل النمو. ومما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية: ما مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2023؟ ويندرج تحت هذا السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية التي سنحاول الإجابة عنها والمتمثلة في :
- ❖ هل تعتبر السياسة النقدية أداة فعالة في معالجة الاختلالات الاقتصادية ؟

مقدمة

- ❖ هل السلطة النقدية تساهم في ضبط العرض النقدي في تحقيق الاستقرار النقدي ؟
- ❖ هل السياسة النقدية فعالة في الجزائر في تحقيق الاستقرار النقدي خلال الفترة 2000-2023 ؟

الفرضيات:

- لمناقشة الاشكالية والاجابة على الاسئلة الفرعية قمنا بوضع الفرضيات التالية
- تمثل السياسة النقدية الاداة الوحيدة التي تتمكن الدولة من خلالها التأثير على الاقتصاد.
- تساهم السلطة النقدية في ضبط العرض النقدي.
- مراجعة الأخطاء السياسة النقدية في الجزائر فعالة في تحقيق الاستقرار النقدي .

أسباب اختيار الموضوع:

- طبيعة تخصصي في مساري الجامعي والتمثل في الاقتصاد النقدي والبنكي.
- الرغبة في تنمية معارفي الشخصية في موضوع السياسة النقدية.
- التعرف على علاقة السياسة النقدية بالاستقرار النقدي.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من أهداف أهمها :

- 1- التعرف على الاستقرار النقدي و محاولة إبراز دور السياسة النقدية و فعاليتها في تحقيق الاستقرار النقدي.
- 2- تسلط الضوء على مؤشرات الاستقرار النقدي.
- 3- معرفة التطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية العلمية لهذه الدراسة في تقديم دراسة تحليلية عن الموضوع المعنون ب تحليل أثر مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي
المشاكل التي تمس الاقتصاد الجزائر كالتضخم

حدود الدراسة:

الاطار المكاني: السياسة النقدية في الجزائر.

الاطار الزمني: السياسة النقدية في الجزائر الفترة 2000-2023

منهج الدراسة:

استخدام المنهج الوصفي التحليلي: من خلال إبراز مختلف مفاهيم للسياسة النقدية والاستقرار النقدي اما المنهج التحليلي سيتم استعماله في تحليل السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر.

صعوبات والعراقيل الدراسة:

- الاختلاف الارقام الاحصائية من مصدر الى اخر مما يؤدي الى ارتباك وتوتر الطالب.
- الاختلاف في النتائج المتحصل عليها.
- قلة المراجع المتعلقة بالاستقرار النقدي.
- ضيق الوقت.

هيكل الدراسة:

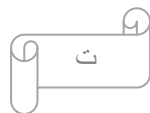
قمنا بتقسيم الدراسة إلى جانبين جانب فيه المقدمة وجانب فيه الخاتمة حيث تم تقسيم الى فصلين هما:

الفصل الاول: متعلق بالاطار النظري للسياسة النقدية والاستقرار النقدي وهو تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الاول: مفاهيم عامة حول السياسة النقدية والاستقرار والنقدي

المبحث الثاني: يحتوي على العلاقة بين السياسة النقدية والاستقرار النقدي.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة و القيمة المضافة.



الفصل الثاني: نتناول فيه الاطار التطبيقي تحليل السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في

الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000-2023 هو بدوره مقسم الى مبحثين هما:

المبحث الاول: واقع السياسة النقدية في الجزائر.

المبحث الثاني: تحليل أثر مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر من خلال

2000 - 2023.

الفصل الأول: الاطار النظري

للسياسة النقدية والاستقرار

النقدي

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية إحدى السياسات الاقتصادية التي تتعلق بإدارة العرض والطلب على النقد والعملات في الاقتصاد وتهدف هذه السياسة النقدية التي تتحقق الاستقرار النقدي، من خلال التحكم في العرض النقدي التي تحقق أهداف اقتصادية معينة.

من خلال هذا الفصل سنتطرق الى الاطار النظري للسياسة الاقتصادية والاستقرار النقدي الذي ينقسم الى ثلاث مباحث كالتالي:

- **المبحث الاول:** مفاهيم عامة حول السياسة النقدية والاستقرار النقدي.
- **المبحث الثاني:** علاقة السياسة النقدية بالاستقرار النقدي.
- **المبحث الثالث:** الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

المبحث الاول: مفاهيم عامة حول السياسة النقدية والاستقرار النقدي.

تعتبر السياسة النقدية وسيلة من الوسائل التي تمتلكها السلطة النقدية والتي تعمل على عرض ضبط النقود لهذه السياسة أن تكون انكماشية أو توسعية من خلال هذا المبحث سنوضح كل ما يخص السياسة النقدية والاستقرار النقدي.

المطلب الاول: ماهية السياسة النقدية.

تختلف المفاهيم حول السياسة النقدية حسب اختلاف الاقتصاديون.

الفرع الاول: مفهوم السياسة النقدية

نظرا لأهمية السياسة النقدية فقد تناولنا العديد من المفاهيم من بينها

التعريف الاول: فقد عرفها الاقتصادي GLBASH على أنها ما تقوم به الحكومة من عمل تؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة الذي يحتفظ بها القطاع الغير المصرفي سواء كانت ودائع او سندات حكومية.¹

التعريف الثاني: تعرف على أنها أداة مهمة من أدوات التي تركز عليها السياسات الاقتصادية بهدف التأثير في النشاط الاقتصادي والوصول الى أهداف معينة، من خلال متغيرات اقتصادية كلية وجزئية، مثل الاستثمار والاستهلاك والاسعار والنتاج المحلي الاجمالي، حيث تعمل حل المشاكل إذا توفرت.²

التعريف الثالث: كما يعرف على أنه مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة أو التي يستعملها الجهاز المصرفي أو السلطات النقدية في إدارة كل النقد والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد أو التحكم في عرض النقود ومستوى أسعار الفائدة.³

¹ بلخضر محمد الندير. دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الداخلي النقدي-حالة الجزائر 1970-2016- مذكرة لنيل شهادة الماجستير، 2018، ص10

² أية علاء الدين عبد الهادي: أثر السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق دراسة تحليلية للمدة 2004-2020، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العشرون، العدد7، 2022، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ص229

³ أسماء مصباحي- عفاف زغودة، توليفات تطبيق أدوات السياسة النقدية والزكاة للتحكم في النقدي ظاهرة التضخم دراسة الجزائر 2015-2003، مذكرة لنيل شهادة الماستر اكايمي، اقتصاد عمومي و تسيير المؤسسات، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2015-2016، ص 3

من خلال التعاريف السابقة للسياسة النقدية نستنتج تعريف شامل وهو

السياسة النقدية هي مجموعة من التدابير و الاجراءات التي تتخذها الدولة وهي احدى مكونات السياسة الاقتصادية .

أنواع السياسة النقدية.

يمكن التمييز بين عدت أنواع من السياسة النقدية سنذكر أهمها كالتالي:

1- السياسة النقدية التوسعية (الاتجاه التوسعي):

يقوم البنك المركزي بزيادة عرض النقد بنسبة أكبر من الكمية المعروضة من السلع، بهدف زيادة حجم وسائل الدفع، وتسريع وتيرة النشاط الاقتصادي، حتى لو أدى ذلك إلى معدل تضخمي مقبول، وزيادة في الأسعار، إلا أن إتباع هذه السياسة يؤدي إلى زيادة الطلب الاستثماري وتحقيق التشغيل الكامل، ومن الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي لتنفيذ هذه السياسة تخفيض سعر الفائدة بهدف تشجيع الائتمان¹ ومن بين الادوات التي يستخدمها نذكر منها كالتالي:

- تخفيض نسبة الاحتياطي الاجباري
- تخفيض سعر إعادة الخصم.
- يدخل البنك البنكي كمشتري للسندات الحكومية.²

2- السياسة النقدية الانكماشية (الاتجاه التقييدي):

تنفذ هذه السياسة عن طريق رفع سعر الفائدة وتقييد الإنفاق وتقييد الائتمان وتشجيع المواطنين على الادخار، وبالتالي الإقلال من حجم وسائل الدفع، وكبح التضخم لتثبيت الأسعار،³ تستخدم هذه السياسة في معالجة التضخم والقضاء على الفجوة التضخمية متى وجدت، ويأتي ذلك من خلال سعي البنك المركزي إلى تقليل حجم النقد المتداول لكبح الطلب الكلي وتقليل القدرة الشرائية، وهنا تسعى الحكومة من النقود المتداولة في أيدي الجمهور والجهاز المصرفي من خلال آلية المضاعف، وذلك بالتأثير العكسي على مكونات عرض النقود باستعمال عدت أدوات نذكر منها:

¹ حمري ياسمين: أثر أدوات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي- دراسة قياسية لحالة الجزائر- فترة جانفي 2008- مارس 2019، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2019- 2020، ص12
² مليط نوال: فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال 2000- 2014، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف بن يحيى، جيجل، 2017- 2018، ص9
³ بلخضر محمد النذير نفس ، مرجع سبق ذكره، ص10

- زيادة سعر إعادة اخصم.
- زيادة نسبة الاحتياطي القانوني.
- زيادة سعر الفائدة على الودائع.¹

3- السياسة النقدية ذات التجاه المختلط (المرن):²

هناك اتجاه آخر للسياسة النقدية خاص بالدول النامية، في هذه الدول تعتمد إما على الزراعة الموسمية أو على محصول واحد و تصدير المواد الأولية إلى الخارج، وعليه يقوم البنك المركزي بزيادة حجم وسائل الدفع عند مرحلة بدء الزراعة و تمويل المحصول، ويقلص من حجمها عند مرحلة بيع المحصول، هذا لحصر آثار التضخم.

الفرع الثاني: أهمية وأهداف السياسة النقدية.

اولا: أهمية السياسة النقدية.

تتمثل أهمية السياسة النقدية في النقاط التالية:

- ❖ تلعب السياسة النقدية دورا هاما في الاقتصاد الوطني بحيث ينتقل أثرها إلى النشاط الاقتصادي عن طريق الأدوات والأساليب المستخدمة لتوجيهها والتأثير في مساره بشكل يساعد على تحقيق أهداف المجتمع وتزداد هذه الأهمية وضوحا خاصة في البلاد النامية إذ ينتقل تأثير السياسة النقدية بصورة مباشرة إلى المتغيرات الحقيقية بحيث يأخذ المسار التالي:
- ❖ الشكل رقم 1: رسم تخطيطي يمثل مسار السياسة النقدية.



المصدر من اعداد الطالبة

- ❖ تضمن تأدية النقود لسائر وظائفها بفعالية.
- ❖ التأثير على المستوى العام للأسعار وتوجيه مساره.

¹اسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، 2004، ص233
² بلخضر محمد الندير، مرجع سبق ذكره، ص10

- ❖ تشجيع الإنتاج حسب الظروف الاقتصادية السائدة من كساد أو رواج.
- ❖ التأثير في توزيع الثروة في المجتمع عن طرق التغيير في قيمة النقود¹

ثانيا: أهداف السياسة النقدية.

ان الحديث على أهداف السياسة النقدية يتطلب منا التمييز بين الأهداف النهائية : تمثلت الاهداف النهائية للسياسة النقدية فيما يلي:

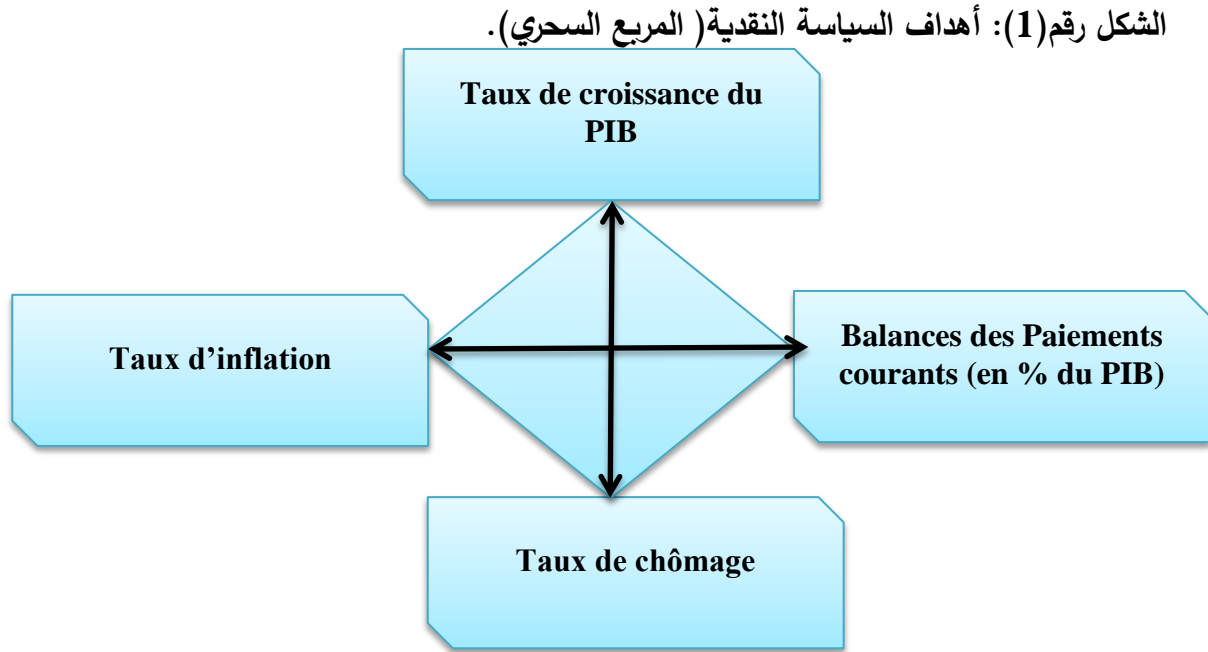
- ✚ **تأمين الاستقرار في الاسعار:** هو هدف مرغوب فيه من قبل السلطة النقدية، ويقصد به لما لها من اثر سلبي ، تقادي ظهور اتجاه عام واضح طويل المدى او تقلبات حادة قصيرة المدى على قيمة النقود والقوة الشرائية للعملة وما يترتب عنها من اختلالات على الاداء الاقتصادي، ويمكن تحقيقه من خلال ضبط السياسة الائتمانية والسيطرة على كمية النقد المتداول
- ✚ **النمو الاقتصادي :** تحقيق مستويات ومعدلات مرغوبة من الناتج الحقيقي عند التشغيل الكامل للموارد الانتاجية وفعالية السياسة النقدية في تحقيقه يكون من خلال التأثير على الاستثمار الذي يعد من اهم محدداته وذلك بإحداث تغييرات على مستوى أسعار الفائدة على افتراض ثبات العوامل الاخرى.
- ✚ **تحقيق مستوى مرتفع من التشغيل:** من بين الاهداف التي تسعى اليها السياسة النقدية ضمان مستوى عال من استخدام الموارد الطبيعية والبشرية وذلك عن طريق تقوية الطلب الكلي الفعال وزيادة الاستثمار وبالتالي خلق ، الكلي الفعال وزيادة الاستثمار فرص عمل و اقبال رجال الاعمال على الاستثمار فتنخفض البطالة.
- ✚ **تحسين ميزان المدفوعات:** إضافة الى تحقيق التوازن الداخلي فان السياسة النقدية تهدف الى تحقيق التوازن الخارجي وذلك بتحسين وضعية ميزان المدفوعات وحمايته من التقلبات من خلال حماية و ضمان استقرار العملة والحفاظ على الاحتياطات ، داخليا وخارجيا الاجنبية .

✚ نستخلص النقاط التالية:

- ❖ تشجيع النمو الاقتصادي
- ❖ محاولة تحقيق المعدل الأمثل للنمو المصحوب بالعمالة.

¹أحمد فريد مصطفى، السياسة النقدية والبعء الدولي للبور، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص20

- ❖ تحقيق الاستقرار النقدي داخليا وخارجيا.
- ❖ دعم ضمان قابلية الصرف و المحافظة على قيمة العملة.
- ❖ تعبئة المدخرات والموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية
- ❖ دعم السياسة الاقتصادية للدولة من أجل توزيع عادل للثروة.
- ❖ تعد الأهداف النهائية كمعيار لتحقيق فعالية السياسة النقدية، الشكل التالي يوضح أهداف السياسة النقدية



المصدر : قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تقييمية - الجزائر، ديوان المطبوعات، الجزائرية، 2003، ص 34

إلان الأمر يقتضي أن ترتبط السياسة النقدية بتحقيق أهداف أولية وسيطية ونهائية سنتطرق إليها فيما يلي:

أ- الأهداف الوسيطة: هي تلك الأهداف التي من خلالها يتم تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية وهي كالتالي:

1- المجمعات النقدية: هي متغيرات نقدية تعكس كمية النقود المتداولة وتهدف من خلاله السياسة النقدية إلى تحقيق معدلات نمو مرغوبة للعرض النقدي وهو ذلك المعدل الذي ينسجم أو يتلاءم

مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهو هدف يعطي صورة عن وتيرة نمو مكونات السيولة النقدية في البلد مما يسمح للسلطات النقدية باتخاذ قرارات الصحيحة في الاوقات المناسبة.

2- معدل الفائدة: تسعى السياسة النقدية الى تحقيق معدلات مرغوبة لأسعار الفوائد والعائد على رأس المال الذي يحقق ويحفز نمو الناتج الكلي .

3- سعر الصرف: هو مؤشر يعكس الاوضاع الاقتصادية للبلد، فتدخل ال سياسة لنقدية المقصود والهادف الى استقرار سعر الصرف يسهم في تحقيق التوازن الخارجي وتوازن الاقتصاد بشكل عام.

ب- الاهداف الاولية: تمثل الاهداف الاولية في المتغيرات التي يعمل البنك المركزي على التحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسطية فهي بذلك حلقة وصل بين ادوات ال سياسة النقدية والأهداف الوسطية وتتكون من مجموعتين

1- مجتمعات الاحتياطات النقدية: وتتكون من احتياطات الودائع الخاصة وهي الاحتياطات الاجمالية(الاحتياطات الإلجبارية والإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك) مطروحا منها الاحتياطات الإلجبارية لدى البنك المركزي و الودائع لدى البنوك الأخرى احتياطات الغير مقترضة وهي الاحتياطات الاجمالية(الاحتياطات الإلجبارية والإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك) مطروحا منها الاحتياطات المقترضة

2- ظروف سوق النقد: تحتوي على الاحتياطات الحرة (الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي)، معدل الارصدة البنكية واسعار الفائدة ويعني بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة او البطيئة اتجاه معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع او انخفاض اسعار الفائدة وشروط الاقراض الأخرى .

ج - الأهداف النهائية لسياسة النقدية:

تعرف الأهداف النهائية لسياسة النقدية بأنها تلك المؤشرات التي يسعى بلد ما إلى تحقيقها في اطار الأهداف الاقتصادية الكلية، حيث تبدأ استراتيجية السياسة النقدية بتحديد الأدوات النقدية لاستخدامها للتأثير على الأهداف الأولية، ثم التأثير على الأهداف الوسيطة وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية التي ترسمها على ضوء الهداف الاقتصادية العامة بشكل عام. وعموما هناك اتفاق واسع على أن الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية بشكل عام والسياسة النقدية بشكل خاص وهي:

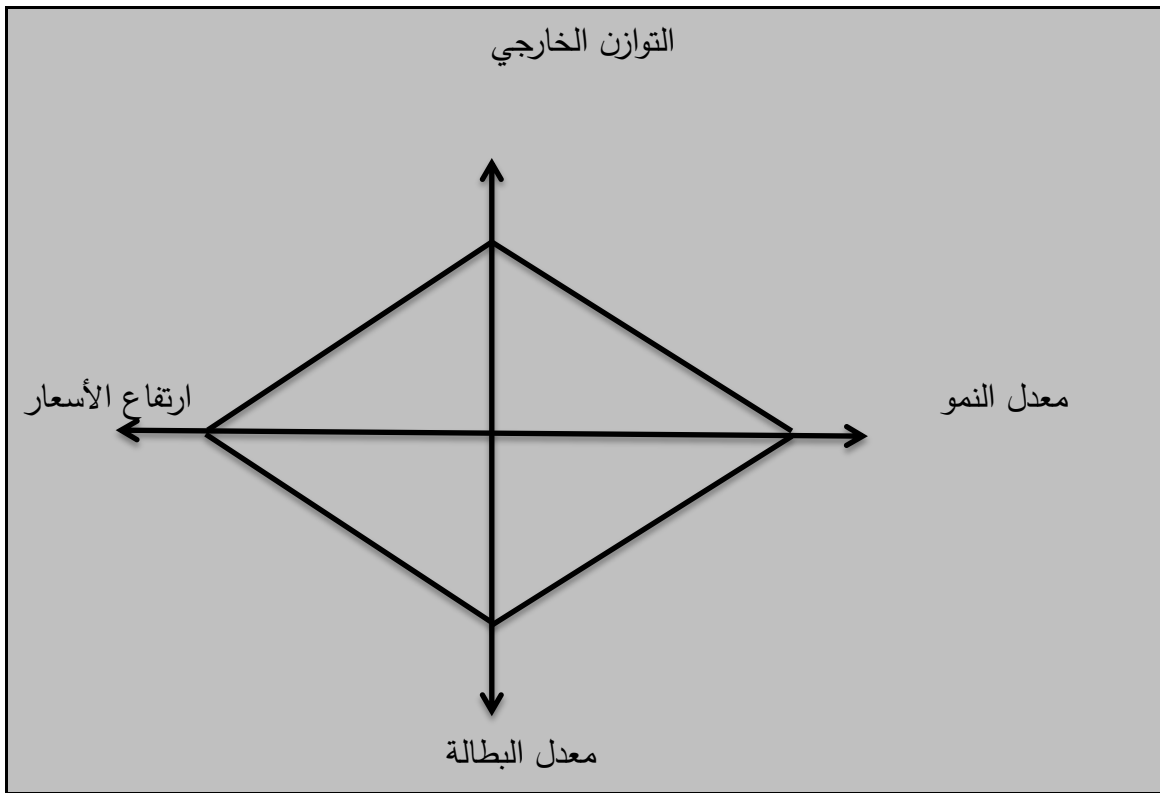
- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

- العمالة الكاملة.

- تحقيق معدل نمو عالي.

- توازن ميزان المدفوعات.¹

الشكل رقم(2): الأهداف النهائية للسياسة النقدية



المصدر : قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص34

نلاحظ من خلال الشكل اعلاه انه كلما اقتربنا من المركز كلما كانت الوضعية أحسن، غير هناك مشكلة تواجه مخططي و واضعي السياسة الاقتصادية تتعلق بتصادم أهداف السياسة النقدية حيث أن الاقتراب من أحد الأهداف قد يرافقه ابتعاد عن آخر، رغم أنه مبدئياً لا يوجد تصادم بين النمو الاقتصادي والتوظيف الكامل فالتعارض يكون بين التوظيف الكامل وتوازن ميزان المدفوعات، وأيضا التعارض بين البطالة والتضخم، وكذلك بين النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار، لذا من المهم الوضعي السياسة النقدية

¹ Freidman, Milton, The optimum quantity of money and other essay, London, Macmillan, 1973, p 95. .

مراعاة الابعاد المختلفة للهدف المطلوب تحقيقه، نظرا لأهمية الهدف النهائي بالنسبة للسياسة النقدية فلا بد من تحديد واختيار شكل دقيق بما يخدم الوضاع الاقتصادية.¹

الفرع الثالث: أدوات السياسة الاقتصادية. هناك ثلاث أدوات رئيسية يقوم البنك المركزي يستخدمها للتأثير على حجم الائتمان ومستوى معرض النقدي.

1- أدوات السياسة النقدية الكمية (الادوات غير المباشرة): تسعى أدوات السياسة النقدية الكمية للتأثير على حجم الائتمان المصرفي مقدم من قبل البنوك التجارية ومن أهم هذه الأدوات الكمية ما يلي:

➤ **معدل إعادة الخصم:** هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية وأذون حكومية، أو لقاء ما يقدمه إليها من قروض وسلف مضمونة، تلجأ إليه السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي للتأثير في السوق النقدي.²

ب- **عمليات السوق المفتوحة:** تتلخص هذه السياسة في قيام البنك المركزي ببيع أو شراء الأوراق المالية الحكومية والنقدية ويكون البيع والشراء للبنوك التجارية بهدف التقليل من حجم الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية عن طريق منافسيها، وهذه العمليات التي يقوم بها البنك المركزي هدفها من التحكم في كمية النقود في السوق وتداولها فإنها يعتمد على عمليات الشراء بضخ نقودا في السوق.³

وتتوقف فعالية السوق المفتوحة على مدى تحقق الشروط التالية:

- مدى اعتماد البنوك لتمويل نفسها من طرف البنك المركزي، فكلما توفرت هذه على احتياطات نقدية فائضة أمكنها بتمويل نفسها ذاتيا ومن ثم تتضاءل فرص لصاح هذه السياسة.
- مرونة الطلب على الائتمان لأسعار الفائدة التي تتوقف على الحالة النفسية ولرجال الأعمال بين تفاؤلهم وتشاؤمهم وتوقعاتهم المستقبلية بشأن الربح و الخسارة.

¹:Thomas Jean-Paul, les politiques économiques aus XX ème siècle, Economica, paris,1994, p 102

²محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات-، دار الفكر الجامعي، الطبعة الاولى، مصر، 2011، ص316

³ عمير أميرة، عبد الكبير لعجلة، محددات الاستقرار النقدي في الجزائر 2000-2016، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018-2019، ص10

- كما يتوفر لدى البنك المركزي من الأوراق المالية المرغوبة التي يمكن أن يطرحها للبيع للحد من التضخم أو التي يكون مستعدا لشرائها بأسعار عالية لمكافحة الانكماش، مع إمكانية تحمله للخسارة عند بيعها، إضافة إلى ذلك مدى تناسب الأوراق الدالية المحتفظ بها مع الهدف المراد تحقيقه.¹

ج- الاحتياطي القانوني: يقوم البنك المركزي في العادة بفرض نسبة معينة تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بها كاحتياطي مقابل الودائع لديها، ويسمى بالاحتياطي القانوني أو الإلزامي، ذلك تلبية للبنك المركزي دون أخذ فوائد.

ففي حالة إتباع سياسة توسعية كالإنعاش الاقتصادي، يقوم البنك المركزي بخض نسبة الاحتياطي القانوني، الأمر الذي يرفع من قيمة الطلب الكلي وتدور عجلة الاقتصاد وتنتهي الفجوة الركودية، أما في حالة إتباع سياسة انكماشية فما على البنك المركزي بفرض احتياطي إلزامي أكبر، مما يقلل من قدرة البنوك خلق النقود والائتمان ويقلل من حجم النقود في البلاد ويساعد على مكافحة التضخم.²

الأدوات الكيفية(النوعية):

يستخدم البنك المركزي إلى جانب الأدوات الكمية التي تؤثر على حجم الائتمان أدوات كيفية للتأثير في كيفية الائتمان واتجاهاته وليس على حجم الائتمان الكلي، وهذه الأدوات كثيرة منها:

1- سياسة تأطير القروض: تعتبر وسيلة مباشرة بامتياز تسمح للبنك المركزي بالتدخل مباشرة للتأثير في قدرة البنوك التجارية على منح القروض وتقوم هذه السياسة على فكرة تسقيف مباشر للقروض الممنوحة للاقتصاد وتتخذ عادة تأطير القروض وفق هذه الصيغة(التسقيف المباشر) أحد الشكلين هما:

✚ تحديد سقف إجمالي لقروض المسموح للبنوك التجارية لمنحها للاقتصاد، ثم يتم توزيع هذا المبلغ على البنوك على أساس معايير تحدد مسبقا.

✚ تحديد السقف الأعلى للقروض حسب كل بنك لا يتعداه خلال الفترة المعتمدة.³

¹ حليلة تركي-عابدة تركي، مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2005-

2016، مذكرة لنيل شهادة ماستر اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2017-2018، ص13

² جناوي شيماء، دور السياسة النقدية في الاستقرار النقدي- دراسة حالة الجزائر- خلال الفترة 2001-2019،

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020-2021، ص13

³ جناوي شيماء، مرجع سبق ذكره، ص13

- 2- التنظيم الانتقائي للقروض: تهدف هذه الإجراءات الانتقائية إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحيانا، عادة ما تكون هذه القروض في شكل سقوف مخصصة لأهداف معينة والهدف من هذه الاجراءات هو التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها أو تحفيزها التي تتماشى وأهداف السياسة الاقتصادية للدولة.¹
- 3- الأدوات الاخرى للسياسة النقدية(أدوات الرقابة المباشرة):²

قد يلجأ البنك المركزي أحيانا إلى جانب الأدوات سالفت الذكر إلى أدوات أخرى في حالة عدم تحقيق البنك المركزي لأهداف السياسة النقدية أو في حالة رغبة في زيادة فعاليتها والتي تهدف هي الأخرى إلى تحقيق أهداف معينة لها علاقة بالانتمان المصرفي لذلك فإن البنك المركزي لا يجد أمامه سبيلا سوى التدخل الصريح المباشر. وهذا ما يعرف بالرقابة المباشرة حيث يتخذ أدوات لازمة وهي:

✚ الإقناع الأدبي: هو ما يعرف بسياسة المصارحة وهو عبارة عن قبول البنوك التجارية بتعليمات وإرشادات البنك المركزي أدبيا بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه حسب الاستعلامات المختلفة، يستخدمها البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية كي تسير في الاتجاه الذي يرغب، عن طريق مناشدتها بزيادة أو تخفيض حجم الائتمان في مجال معين بوسائل منها الاقتراحات والتحذيرات الشفهية أو الكتابية من خلال المقالات في الصحف والمجلات والخطب لتغيير اتجاه هذه المؤسسات وفق الخطة والاستراتيجيات المسطرة.

✚ الإعلام (الإعلانات): ويكون ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بإعلان السياسة النقدية المستقبلية من خلال إظهاره لمختلف الاستراتيجيات التي يريد اتباعها معبرا على ذلك بالوقائع والإجراءات التي يتخذها، ويكون من خلال اظهاره لمختلف الحقائق التي تتجح أساليب الرقابة الكمية والنوعية في تحقيقها.

✚ الأوامر والتعليمات الملزمة: وفيها يصدر البنك المركزي الأوامر والتعليمات المباشرة للبنوك التجارية التي تعمل بتنفيذها وإلا تعرضت للمعوقات من قبل البنك المركزي، ويحقق هذا الاسلوب نجاحا في الرقابة على الائتمان وخاصة في البلدان المختلفة التي لا تتجح أساليب الرقابة الكمية والنوعية في تحقيقها.¹

¹ هداجي عبد الجليل، و عبد الكريم المومن، أثر تغيرات أسعار على الاستقرار النقدي بالجزائر دراسة 2021، قياسية باستخدام نموذج arde I الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للفترة 1990-2020، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 2، ص 323، 324

² ضياء مجيد الموساوي، الاصلاح النقدي، دار الفكر الجزائري، 1993 الطبعة الأولى، ص 93

الفرع الرابع: السياسة النقدية في ظل النظريات النقدية.

نظرا لأهمية السياسة النقدية والدور الفعال الذي تلعبه في عملية النمو، هذا ما جعلها تتطور وتمررت بمراحل وعقبات حتى أصبحت على وضعها الحالي، حيث كان ذلك من خلال المدارس الفكرية المختلفة التي اهتمت بالسياسة النقدية منها المدرسة الكلاسيكية ثم الكنزية ثم المدرسة النقدية المعاصرة

✓ **السياسة النقدية في التحليل لكلاسيكي:** ففي ظل الفكر لكلاسيكي كان الهدف الأساسي الذي تسعى إليه السلطات النقدية يتمثل في المحافظة على ثبات المستوى العام للأسعار وذلك بالربط بين كمية النقود المعروضة وبين كمية السلع والخدمات المتاحة في السوق . وبموجب ذلك فإن المستوى العام للأسعار يتأثر فقط بالتغيرات في كمية النقود المعروضة، وأن التوسع النقدي سيقود إلى التضخم التراكمي باعتبار أن سلوك الوحدات الاقتصادية سيتكيف تلقائيا مع توقعات استمرار التضخم وفي ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في زيادة حجم الإنتاج كون الأخيرة عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية بحسب ما افترضه الكلاسيك، ولهذا فقد اهتمت النظرية النقدية الكلاسيكية بتحليل العوامل المؤثرة في قيمة النقود، وهذه العوامل تتمثل في التغيرات الناشئة في كمية النقود التي تؤدي الى تغير المستوى العام للأسعار بحكم العلاقة الطردية والتناسبية التي افترضها الكلاسيك بين هذين المتغيرين.

اعتمد الكلاسيك على ما يسمى بمعادلة التبادل أو التعامل ليفشر والتي صيغت على النحو التالي:

متوسط كمية النقود المتداولة خلال فترة زمنية معينة × سرعة تداول النقود خلال نفس الفترة = مجموع المبادلات التي تحققت خلال نفس الفترة × المستوى العام للأسعار

معادلة Fisher : $M \cdot V = P \cdot T$ (1)

حيث M: كمية النقود في التداول (نقود قانونية + نقود مصرفية)

V: سرعة دوران النقود كجزء من الصفقات.

P: المستوى العام للأسعار.

¹بجاوي شيماء، مرجع سبق ذكره، ص14

T: حجم الصفقات التي تجري في زمن ما¹.

وطالما يفترض الكلاسيكيون أن الدخل دائماً يكون عند مستوى الاستخدام التام لذلك فإن (T) تعتبر ثابتة في الامد القصير.

(V) ثابتة ومستقلة عن باقي المتغيرات الأخرى (M, P, T) لأنها تعتمد على عوامل فنية، وعلى ذلك يمكن تحويل المعادلة (1) إلى نظرية لتحديد مستوى السعر كالتالي:

$$P = MV / T \dots\dots\dots(2)$$

يتضح من المعادلة (2) أن مستوى السعر المعتمد على كمية النقود، وأن السعر يتضاعف إذا تضاعفت كمية النقود مع ثبات كل من (T, V)

و تشير العلاقة الأخيرة إلى وجود علاقة طردية بين الإصدار النقدي و المستوى العام للأسعار و أن كمية النقود (M) هي المتغير المستقل و المستوى العام للأسعار هو المتغير التابع (P) و من هذا المنطلق يفسر الكلاسيك الارتفاع في المستوى العام للأسعار بالتضخم.²

✚ **نقد معادلة التبادل:** تعرضت هذه النظرية إلى انتقادات عديدة، يمكن إيجازها فيما يلي:

✚ افتراضها دوماً ثبات العوامل المحددة لقيمة النقد (باستثناء مستوى الأسعار) إلا أنه إذا رجعنا إلى التجارب الواقعية نجد عدم صحة ثبات هذا الفرض.

✚ إن افتراض ثبات سرعة تداول النقود V غير واقعي، إذ أن سرعة تداول النقود هذه تتأثر بالعديد من العوامل التي يمكن أن يتغير بعضها حتى في الأجل القصير.

✚ إن افتراض ثبات حجم المعاملات أو المبادلات هو الآخر غير واقعي لأنه يقوم على أساس افتراض آخر يتمثل بتحقيق الاستخدام الكامل في الاقتصاد في ظل سوق كامل أي سوق المنافسة التامة، و هي الحالة التي نادراً ما تتحقق في الاقتصاد.

✚ إن الصيغة المذكورة ليست إلا مطابقة حسابية، و العلاقة التي يتم التوصل إليها من خلالها هي بديهية، ذلك أن افتراض ثبات عاملين في الصيغة و هما (T) و (V) ، يؤدي بالضرورة إلى النتيجة المتواصل إليها و هي أن الزيادة في كمية النقود (M) تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار (P) و بالعكس.

¹: Marc montoussé, économie monétaire et financière, édition Bréal, 2000.p 95

² : jean pierre pattat, monnaie, institutions financières et politiques monétaires ,op,Cit, p 281

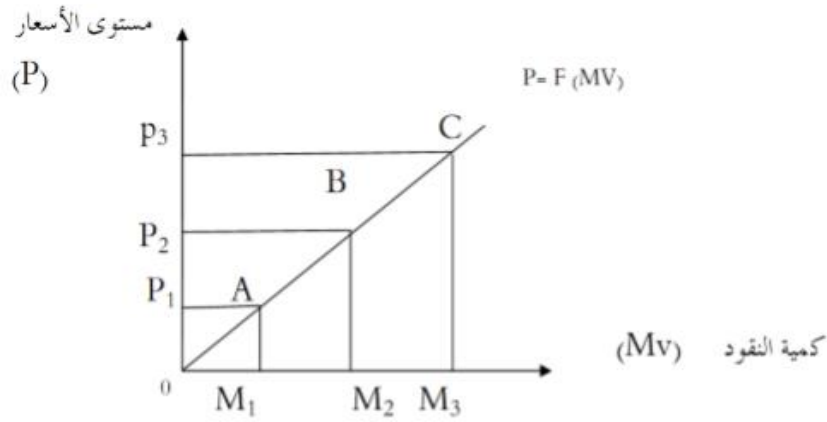
لم تأخذ النظرية النقدية التقليدية بعين الاعتبار متغيرات أخرى هامة كسعر الفائدة، حيث اعتبرت هذه الأخير ظاهرة حقيقية.

تمثل النظرية الكلاسيكية نظرية ساكنة أي أنها لا تأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تحصل عبر الزمن و التي ترتبط بالعوامل و التغيرات الاقتصادية بشكل عام، و العوامل و التغيرات المرتبطة بالنقود بشكل خاص.

ترى النظرية أن حجم الإنتاج يعد مستقلا تماما عن التداول النقدي، و يرجع هذا الافتراض إلى طبيعة التحليل الكلاسيكي على اعتبار أنه تحليل عيني بحت، لأنه أهمل أهمية الجانب النقدي ذلك أن النقود لا تؤدي إلا وظيفة واحدة كونها وسيط للتبادل.¹

ويمكن التعبير بيانيا عن كمية النقود في الشكل التالي:

الشكل رقم(2): نظرية كمية النقود بيانيا



يشير الشكل الى ارتفاع مستوى السعر من (p1) إلى (p3) عند زيادة كمية النقود من M1 إلى M3 أي أن زيادة كمية النقود بالنسبة $M3 - M1/M1$ يساوي مستوى ارتفاع السعر بالنسبة $P3 - P1/P1$ ، كما أن انخفاض كمية النقود بالنسبة $M2 - M1/M1$ يساوي انخفاض مستوى السعر بالنسبة $P2 - P1/P1$

¹ محمد صالح عبد القادر، محاضرات في النقود والبنوك والنظرية النقدية، دار الفرقان للنشر والتوزيع، ط1، 1997، ص70

² عبد الرزاق بن عمرة، السياسة النقدية من خلال الانتقال والتأثير- دراسة قياسية، ط1، الفا لوثائق، عمان، الأردن، 2020، ص56

معادلة الأرصدة النقدية الحاضرة (معادلة كمبرج): قام بصياغة هذه المعادلة الاقتصادية الانجليزي "ألفريد مارشال" و زملاؤه في جامعة " كمبرج حيث تعتبر " هذه المعادلة استكمالا لمعادلة التبادل من خلال إضافة مارشال الذي يعتقد أن النقود جزء من ثروة الأفراد و أنهم يحتفظون ببعضها لغايات الاحتياط، و بهذا أضاف وظيفة جديدة للنقود و هي أنها مخزن للقيمة.

اهتم مارشال Marshall و بيجو A.C.Pigou بالأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها، على اعتبار أن التغيرات في رغبة الأفراد للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة يؤدي إلى التأثير على الناتج المحلي الإجمالي وحجم الدخل و أخيرا على لمستوى العام للأسعار و بالتالي يكون ، التأثير على المستوى العام للأسعار من خلال تغير كمية النقود حسب هذه المعادلة تأثير غير مباشر. و يمكن إعطاء الصيغة الرياضية لهذه المعادلة كالتالي:

$$M = K.P.Y..... (3)$$

حيث أن:

Y: حجم الإنتاج

P : المستوى العام للأسعار

K : التفضيل النقدي (ثابت)

إذا تختلف هذه المعادلة عن معادلة التبادل فقط بمفهوم (K) و الذي هو في الحقيقة يساوي

$(1 / V)$ ، في معادلة فيشر الرغبة في إنفاق النقود أي عدد مرات إنفاق الوحدة النقدية خلال السنة و هذا يعتمد على الرغبة في الإنفاق في حين $(K = 1/ V)$ يمثل الوحدة النقدية التي يحتفظ بها الفرد خلال السنة.

و من المعادلة (3) نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار بشرط ثبات كل من الدخل أو الإنتاج (Y) و التفضيل النقدي (K)

مما سبق يتبين أن النتيجة التي توصلت إليها النظرية الكمية للنقود بصيغة الأرصدة النقدية هي ذات النتيجة التي توصلت إليها النظرية الكمية للنقود بصيغة المعاملات أو المبادلات و هي أن أثر كمية

النقود يكون منصبا على الأسعار و لكن بصورة غير مباشرة ، في حين أن تأثير كمية النقود على المستوى العام للأسعار هو تأثير مباشر في النظرية الكمية للنقود بصيغة المبادلات.

ايجابيات النظرية الكمية للنقود:

إن النظرية الكمية للنقود التي سيطرت على التفكير النقدي لحقبة ليست قصيرة من الزمن، و التي تتمثل في مجموعة من الفروض المتعلقة بأهمية تغيرات كمية النقود بالنسبة إلى غيرها من العوامل في التأثير على قيمتها تبين بوضوح العلاقة السببية واتجاهها تنطوي هذه العلاقة على أن التغير في كمية النقود سوف يحدث آثاره بالكامل على المستوى العام للأسعار، الايجابيات التي طبعت تحاليلها و نتائجها نجد:

- ❖ إن النظرية التقليدية لكمية للنقود التي تقوم على إيجاد علاقة مباشرة بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار، جاءت متفقة تماما مع التحليل و الواقع الاقتصادي الذي كان سائدا في تلك الفترة من الزمن، حيث سيطرت عليه أفكار و مبادئ و توافرت ظروف و أسباب سمحت بقبول تلك النظرية بشكل مطلق.
- ❖ قامت هذه النظرية في اطار تفسير الواقع الاقتصادي المعاصر لها، فقامت بدراية وتفسير الظواهر الاقتصادية من خلال بيان تفاعل المتغيرات الاقتصادية الموجودة.
- ❖ يمكن وصفها بأنها نظرية عملية بحتة، اعتمدت في تفسير وتحليل الواقع الاقتصادي وتوضيح العلاقة بين الكمية والسعر على الأسلوب العلمي البحت، فإذن هي نظرية واقعية تفسيرية علمية.
- ❖ الا ان هذه النظرية بدأت تفقد قيمتها مع بداية الثلاثينات من القرن العشرين، و يرجع ذلك لعجزها عن تفسير ظاهرة الكساد العظيم الذي ساد معظم دول العالم منذ عام 1929- 1933 فافترضت النظرية الكمية النقدية حل لها اتجاه نقدي جديد صاغه الاقتصادي الانجليزي كينز.¹

النظرية النقدية الكينزية: بعد ظهور أزمة الكساد العالمية (1933- 1929) و التي عجز التحليل الكلاسيكي عن إيجاد تفسير لها و وصف علاج لها، تحول الاهتمام إلى دراسة سلوك النقود و أثره على مجمل النشاط الاقتصادي و على أساس كلي شامل للمتغيرات الاقتصادية، و في ظل هذه الظروف ظهر تيار نقدي جديد بزعامة الاقتصادي كينز و الذي جاء مناقضا لأفكار المدرسة الكلاسيكية.

هجر كينز في كتابه الشهير النظرية العامة سنة 1936، وجهة نظر الكلاسيك القائلة بأن سرعة دوران النقود ثابتة و طور نظرية للطلب على النقود ركز فيها على أهمية الطلب على النقود كجزء من الثروة

¹ علي كنعان، النقود و الصيرفة و السياسة النقدية، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص126

هي الإضافة التي قدمها مدخل كمبردج . و قد سعى كينز في محاولة منه الى بيان الاختلاف و التعارض الكامل بين نظريته لتفضيل السيولة و النظرية الكمية للنقود.

فرضيات التحليل الكينزي: لقد قام التحليل الكينزي على فرضيات تختلف تماما عن فرضيات التقليديين، يمكن إيجازها في النقاط التالية:

➤ وجه كينز اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود (نظرية تفضيل السيولة) و درس العلاقة بين مستوى الإنفاق الوطني و الدخل الوطني ، و أوضح أن الأفراد لا يفضلون الاحتفاظ بالنقود لذاتها و أرجع ذلك إلى دوافع مختلفة أهمها المعاملات، الاحتياط و المضاربة.

➤ اهتم كينز بالتحليل الكلي للمعطيات الاقتصادية كحجم التشغيل العام، الدخل الوطني، الانتاج الوطني، الطلب الكلي والعرض الكلي، الاستثمار الكلي، الادخار الكلي.....

➤ رفض في تحليله للأوضاع الاقتصادية قنون ساي ويرى عكسه، كما رفض فكرة اليد الخفيفة التي تعيد التوازن حيث برهن أن الاقتصاد الكلي يمكن أن يصل إلى التوازن عن أي مستوى من التشغيل، وطالب بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لعلاج الأزمات التي تعتر الاقتصاد الوطني.

➤ يرى كينز أن السياسة الاقتصادية ليست حيادية، فالتحليل الكينزي يقوم على أن التشغيل الكامل لا يحقق بصفة دائمة.

➤ اهتم كينز بفكرة الطلب الكلي الفعال لتفسير اسباب عدم التوازن التي وقع فيعا النظام الرأسمالي في أزمة الكساد، فهو يرى حجم الانتاج وحجم التشغيل ومن ثم حجم الدخل، إنما يتوقف بالدرجة الأولى على حجم الطلب الكلي الفعال، فهذا الاخير ستكون من عنصرين أساسيين هما:

➤ الطلب على السلع الاستهلاكية والذي يتوقف على عوامل موضوعية و عوامل ذاتية ونفسية.

➤ الطلب على السلع الإنتاجية والذي يتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة.¹

السياسة النقدية في الفكر النقدي المعاصر: جاءت بزعامة "ميلتون فريدمان" فهي تحاول الجمع بين الأهداف التي سعت إليها السياسة النقدية الكلاسيكية والأهداف التي تتوخاها السياسة النقدية الكينزية، ويمكن تصور ملامح السياسة النقدية المعاصرة من خلال أهميتها في التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق الاستقرار والنمو النقدي والاقتصادي وذلك بالتأثير في جانب الطلب الكلي والعرض الكلي وفضلا عن ذلك فإن السياسة النقدية المعاصرة لا يمكن التأثير على النشاط الاقتصادي

¹بن قدور علي- برير محمد، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي والكلي، ط1، دار الأيتام لتوزيع والنشر، الجزائر، 2018، صص 27، 28

بصورة فعالة دون أن تتلائم إجراءاتها مع إجراءات وتدابير السياسة المالية والسياسة الاقتصادية العامة للدولة بفروعها المختلفة عموماً.¹

فرضيات التحليل النقدي المعاصر

✚ استغلال الكمية النقدية (عرض النقود) على الطلب على النقود

✚ استقرار دالة الطلب على النقود

✚ رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب النقدي

✚ عدم خضوع الاعوان الاقتصاديون للخداع النقدي

السياسة النقدية في التحليل النقدي

شهدت النظرية الكمية التقليدية اتجاهات جديدة، اشتهرت باسم النظرية الحديثة لكمية النقود على يد المفكر لمدرسة شيكاغو على راسهم الاستاد فريدمان، حيث اجتهدت هذه المدرسة من جديد الى

التأكيد على اهمية السياسة النقدية ويرى النقديون ان التغيير في المعروض النقدي، لا يؤثر فقط في النشاط الاقتصادي بل دور النقود اوسع اذ انه في الاجل القصير هو المعامل الجوهرى في اتخاذ النشاط الاقتصادي وسبب في ذلك ان جانب الطلب على النقود يتمتع بقدر من الثبات النسبي وبالتالي تغيرات عرض النقود ويخضع الطلب على النقود وفقا فريدمان للتغيرات التالية:

✚ الثروة الكلية حدد فريدمان الثروة الكلية بانها عبارة عن الثروة البشرية وغير البشرية أي تشمل كل المصادر للحصول على الدخل وهذه النظرية أن الافراد يرغبون ثلاثة عوامل في طلبهم على النقود

هي:

✚ المنفعة

✚ التكلفة

✚ قيد الدخل

¹فتيحة خضار، حبيبة شريفي، التنسيق بين السياسة النقدية والمالية ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2005-2019، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي، اقتصاد نقدي و بنكي جامعة محمد بوضياف، لمسيلة، 2019-2020، ص8

الائتمان والعوائد من الثروة الكلية هنا يقوم الفرد توزيع ثروته على الاصول المختلفة وفقا للمنفعة

وهي:

- ❖ النقود
- ❖ السندات
- ❖ الاسهم
- ❖ الاصول الطبيعية
- ❖ الراس المال البشري

معادلة الطلب على النقود وفقا فريدمان تكتب كتالي

$$M_d = f(p, r_p, r_e, p/t, r/p, Y_p/p_w, u) \quad \checkmark$$

حيث ان

M_d: دالة الطلب على النقود

P: المستوى العام الاسعار

r_p: عائد السندات

r_e: عائد الاسهم

p/t: معدل التضخم المتوقع

Y_p/p_w: يمثل الثروة

W: يمثل راس المال البشري¹

المطلب الثاني: ماهية الاستقرار النقدي

إن الاستقرار النقدي ضرورة حتمية لسيرورة أي نشاط اقتصادي، من خلال السبيل و المناهج الرئيسية ، من شأنها ان تخضع للكيان الاقتصادي لمعال

¹حسين رحيم، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكريين الإسلامي والغربي، دار المنهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2010، ص105، 106

الفرع الاول: تعريف الاستقرار النقدي

- **تعريف الاول:** يعرف بضرورة توفير بيئة مستقرة للنشاط الاقتصادي لتفعيل سياسة نقدية وتحديد الاطار العام لعمل البنك المركزي¹
- **التعريف الثاني:** يقصد به توفر بيئة نقدية مستقرة من جلب الاستثمارات محلية او اجنبية وتعتمد الاستثمارات المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي²
- **تعريف الثالث:** يعبر عن حالة استقرار الاسعار (اسعار المنتجات واسعار الفائدة) عبر الزمان والمكان وذلك في اطار سيادة حرية الأسواق يعني ذلك أن يكون تناسب ثابت بين الكتلة النقدية والنواتج الوطني.³

من خلال التعاريف الثلاثة السابقة للاستقرار النقدي نستنتج تعريف شامل وهو

الاستقرار النقدي هو حالة من التضخم في بيئة مستقرة لنشاط الاقتصادي .

الفرع الثاني: مؤشرات الاستقرار النقدي⁴

ويقصد بمؤشرات الاستقرار النقدي تلك الظواهر التي يمكن من خلالها الحكم على استقرار الوضع النقدي للاقتصاد هناك الوضع الداخلي والوضع الخارجي

هناك مجموعة من مؤشرات التي يتم من خلالها حساب معامل الاستقرار النقدي أهمها:

- ❖ تحقق الانسجام بين معدل النمو العرض النقد و متطلبات الانفاق العام.
- ❖ دخول تون النسبي بين التدفقات السلعية والتدفقات النقدية.
- ❖ زيادة فعالية دور الائتمان المصرفي الممنوح من قبل الجهاز المصرفي للقطاع العام.
- ❖ معيار معامل الاستقرار النقدي أو معيار الضغط التضخمي أو استقرار الأسعار

¹ عمر سعدان، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي - دراسة حالة البنك المركزي الجزائري- ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم التسيير، ادارة اعمال المؤسسات، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي الجزائر، 2008-2009، ص106

² عمر سعدان، مرجع نفس، ص 107

³ نوال مليط، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، ص32

⁴ جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي- دراسة نظرية وقياسية - اطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013، ص15

يستند هذا المعيار على نظرية كمية النقود التي تنص على الزيادة في كمية النقود دون روابط محكمة بينها وبين الزيادة التي تحدث في الناتج القومي الحقيقي هي المناخ الملائم لوجود التضخم، وهنا يعبر هذا عن الاختلال الذي يحدث في الوصع الاقتصادي بسبب عدم تساوي التدفقات السلعية و التدفقات النقدية و استقرار الاسعار يكون مؤشرا هاما لتحقيق الاستقرار النقدي.

➤ **سعر الصرف:**

يقصد بسعر الصرف تلك الوحدات النقدية التي يتم الحصول عليها من دولة ما لتسوية المدفوعات في بلد اخر فهو يعبر عن المعدل الذي يتم بموجبه تداول عملة دولة مقيمة مع بقية عملات الدول الاخرى، ويعبر عن عدد الوحدات التي تدفع من بلد معين للحصول على وحدة واحدة من عملة بلد اخر

➤ **معدلات الفائدة:**

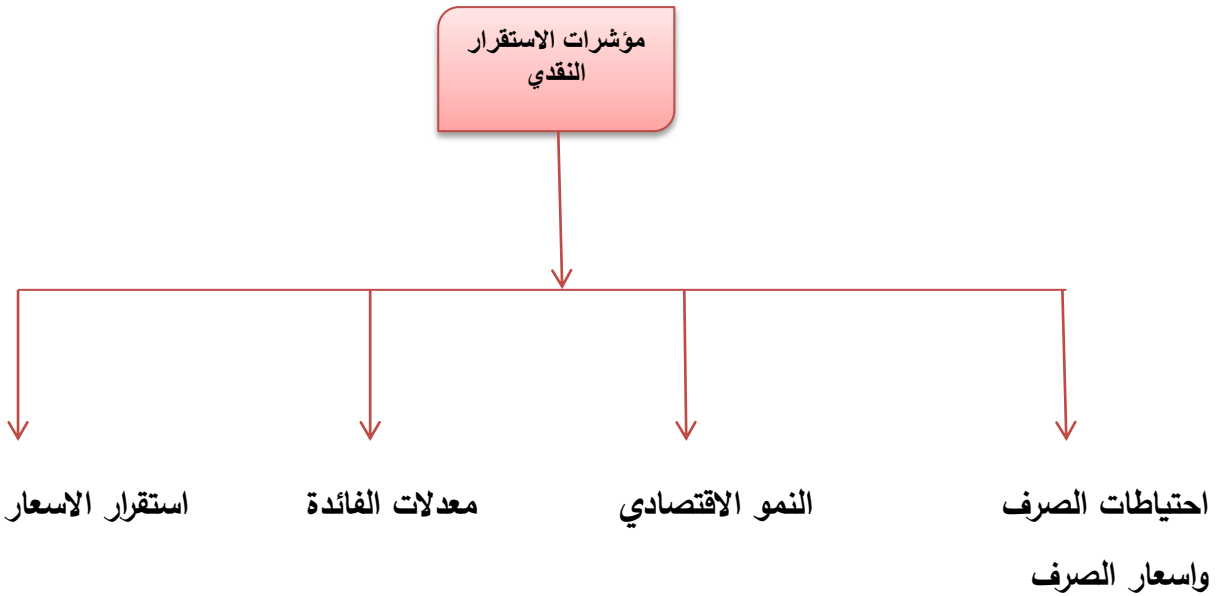
يعرف معدل الفائدة بانه معدل الذي يحقق التوازن بين الطلب المباشر على النقود والاستثمار النقدي

➤ **النمو الاقتصادي:**

يعتبر هدف من الاهداف النهائية لتحقيقه تقوم السياسة النقدية ، بتأثير على الاستثمار باعتباره محدد للنمو و التغيرات التي تحدثها الساسة النقدية في عرض النقد

الشكل التالي يبين مؤشرات الاستقرار النقدي:

الشكل رقم(3): مخطط يبين مؤشرات الاستقرار النقدي.



المصدر: من إعداد الطالبة.

الفرع الثاني: الاجراءات تحقيق الاستقرار النقدي.

سنتطرق الى اجراءات تتحقق الاستقرار النقدي من جانبين:

❖ اولاً: من جانب إدارة السياسة النقدية.¹

من أجل تحقيق الاستقرار نقدي يجب إدارة السياسة النقدية لتركيز على الإذخار والاستثمار ويهدف إلى

❖ رفع معدل الادخار وزيادة نسبة الاستثمار لنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي.

❖ جمع الادخارات وتحويلها الى الاستثمار.

❖ المحافظة على استقرار الاسعار لتجنب التضخم

❖ تحقيق كفاءة الكتلة النقدية والقاعدة النقدية

❖ المساعدة في فعالية السياسة النقدية وتطوير الأسواق الولية والثانوية لمواجهة النظريات

الاقتصادية

❖ ثانياً: من جانب اقتراحات صندوق النقد الدولي²

كتالي فيما يخص السياسة النقدية يرى صندوق النقد الدولي بضرورة اتباع سياسة نقدية انكماشية

تهدف الى التحكم في المعروض النقدي، من اجل الحد من التضخم، و معالجة الاختلالات في ميزان

المدفوعات حيث اتبع الصندوق النقد الدولي مجموعة من ادوات السياسة النقدية نذكرها

✓ وضع سقوف على الائتمان المحلي:

هي عبارة عن الاداة يتمتع بيها البنك المركزي من منح الائتمان أو القروض للحكومة أو مجموعة من

البنوك التجارية، وهذا سوف يقيد عرض النقود وينخفض مستوى الانفاق الحكومي، وبالتالي الطلب على

الواردات من جهة ومن جهة اخرى انخفاض عرض النقدي إلى ارتفاع سعر الفائدة سيؤدي إلى جلب

الاستثمارات

✓ رفع اسعار الفائدة

- هي إدارة لتحقيق التوازن الداخلي والخارجي الصندوق خفض سعر الفائدة عند مستويات معينة

ويعبر عن العلاقة الموجودة بين الرغبات والاحتياجات لهذا أن الصندوق النقد الدولي يطالب

برفع معدل الفائدة.

- تحويل الموارد المالية من الاستهلاك إلى الإذخار.

¹ حمزة محمود الزينبي أ إدارة المصارف مؤسسة الورق، عمان، ط1، 2000 ص26

² بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية ط 3، 2008، ص137

المبحث الثاني: علاقة السياسة النقدية بالاستقرار النقدي

في هذا المبحث سنحاول معرفة العلاقة سياسة النقدي بالاستقرار النقدي حيث سوف نتناول فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي و انعكاسات النقدية تنفيذ السياسة النقدية على الاستقرار النقدي

المطلب الاول: فعالية السياسة النقدية في تحفيز الاستقرار النقدي¹

وفي هذا المطلب سنقوم بتوضيح دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي ذلك سوف نتطرق إلى مختلف جهات المدارس الاقتصادية التي وضحت فعالية الساسة النقدية في تحقيق هذا الاستقرار لتحقيق الاستقرار النقدي تقوم السياسة النقدية استهداف مؤشرات باستخدام مختلف الأدوات، سنتكلم إلى معرفة كيفية استهداف التضخم عن طريق الاحتياطي الإلزامي

تعريف: استهداف التضخم

يعرف استهداف التضخم بأنه نظام للسياسة النقدية حيث يتم الإعلان عن الهدف كمجالات أو هدف رقمي للتضخم لفترة واحدة أو أكثر بتحقيق أو الاستقرار التضخم

- فعالية الاحتياطي الإلزامي:

- تعد اداة الاحتياطي من أحدث الأدوات استخداما في مراقبة حجم الائتمان، حتى تكون هذه الاداة فعالة نفترض ما يلي

- أن يكون مصدر القرض أو الائتمان في البنوك التجارية هو الودائع الجارية بحيث يؤدي تفسير في نسبة الاحتياطي القانوني الى كمية الاحتياطي الفائض المعد للإقراض

- أن يكون رد فعل البنوك التجارية على تعليمات البنك المركزي، قرر تخفيض الاحتياطي بقصد توسع البنوك التجارية في منح الائتمان المسموح من قبل البنك المركزي

- وان التغيرات في سوق النقود يكون نصدها تغيرات في عرض النقود وتأثير في سعر الفأئ

المطلب الثاني: انعكاسات تنفيذ السياسة النقدية على الاستقرار النقدي

ان تحقيق الاستقرار النقدي مرتبط بمجموعة من المؤشرات تتمثل في التضخم الاستقرار مستوى العام للأسعار و استقرار اسعار الصرف

الفرع الاول: انعكاس تنفيذ السياسة النقدية على التوازن الداخلي التضخم¹

¹رشام كهينة وجميل احمد فعالية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي دراسة تحليلية العدد 1 2019 ص 337

للسياسة النقدية اثار تنعكس على الاستقرار النقدي نوضح من خلال

اولا: على التضخم.

ان البنك المركزي يوضع الاجراءات التي تتبعها السلطات النقدية لتنظيم النقد في المجتمع للوصول الى الأهداف من حيث يمكن تغير كمية النقود في الاقتصاد زيادة ونقصان ويتم التأثير على حجم القرض أو الائتمان عن طريق اسعار الصرف باستعمال ادوات السياسة النقدية التي تؤثر على الاستثمار، و نشاط الاقتصادي و التغيرات التي تصيب هذا نشاط وفق التغيرات التي تحدث في كمية النقود

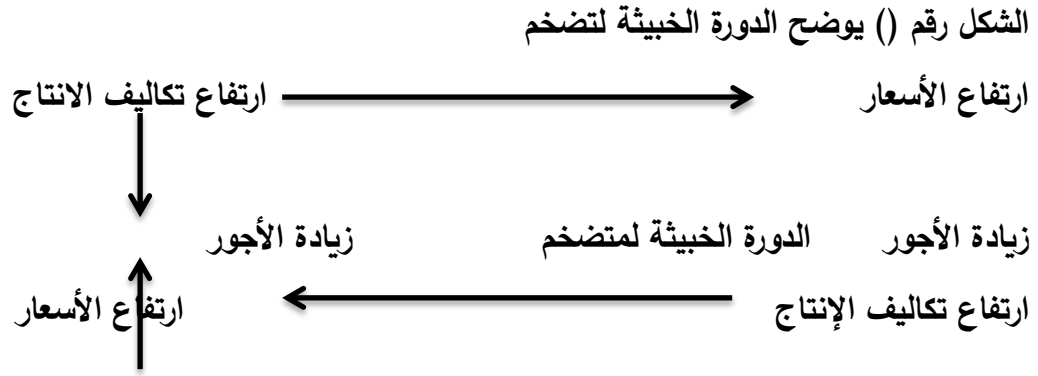
ان هذه السياسة النقدية اكثر فعالية على الانشطة الاقتصادية وكانت السياسة متبعة توسعية او انكماشية حيث يمارس العرض النقود في المدى الطويل اثره بصفة خاصة على المستوى العام اسعار و في المدى القصير تمارس النقود اثر مباشر على الانفاق الكلي وذلك على النحو التالي²

الحالة الاولى: عند زيادة المعروض النقدي

الزيادة المعروض النقدي من جانب السلطات النقدية يؤدي إلى ارتفاع الانفاق بتالي زيادة في الطلب الكلي يؤدي إلى زيادة الانتاج والتشغيل الكامل وأثر ينعكس على أسعار التي ترتفع تكون عملية التعديل بين الارصدة المرغوبة والارصدة الحقيقية.

الحالة الثانية: عند تخفيض المعروض النقدي

عند تخفيض المعروض النقدي من طرف البنك المركزي يقوم ببيع الاوراق الحكومية في السوق المفتوحة مما يؤدي إلى تقليل كمية النقود من الجمهور، ثم تخفيض إنفاق السلع والخدمات مما يدفع الدخل النقدي إلى مستوى أدنى، إن الجمهور حتما يواجه نقصا في السيولة



المصدر: عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، ط1، منشورات الجامعة المفتوحة، بنغازي، 1994، ص 139

الفرع الثاني: انعكاس تنفيذ السياسة النقدية على التوازن الخارجي (سعر الصرف)¹

يتولى سعر الصرف الأجنبي الربط بين مستويات الأسعار المحلية، إذا كان سعر الصرف الأجنبي أعلى من المستوى الذي ينفق مع الأسعار السائدة في الداخل أدى إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات عكس تم تحديد القيمة الخارجية لوحدة العملة المحلية عند مستوى أقل ينفق مستويات الأسعار السائدة في الداخل أسعار علاقتها في الخارج ادن ظهور فائض في ميزان المدفوعات اولاً: أثر السياسة النقدية في ظل سعر الصرف الثابت.

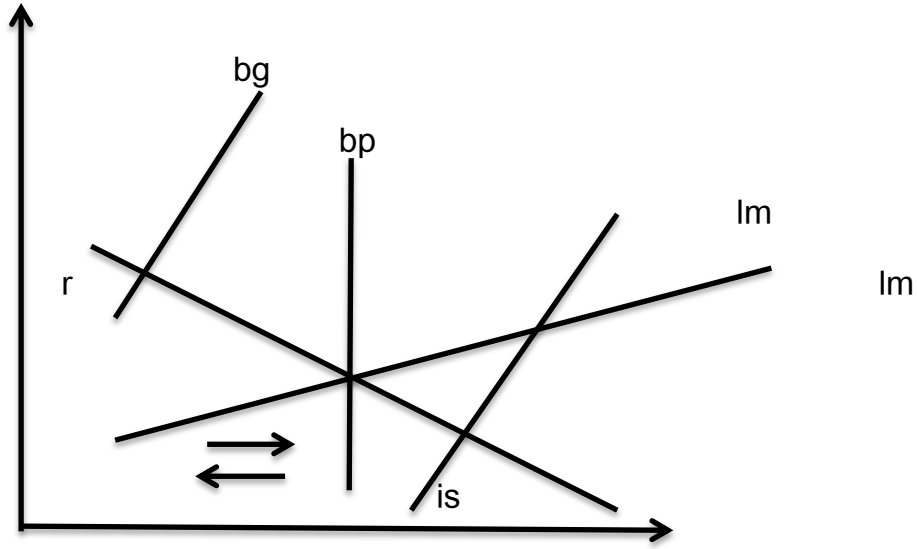
في هذه الحالة الصرف الثابت تقوم السلطات النقدية بتحقيق الهدف الوسطى المتمثل في المحافظة على ثبات سعر الصرف، الوسيلة التي نستخدمها في الاحتياطات الرسمية للصرف - إذا كان فائض في ميزان المدفوعات $bc + mc > 0$ ان العملة لديها قيمة ،يتدخل البنك المركزي كمشتري

- إذا كان عجز في ميزان المدفوعات $bc + mc < 0$ يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية يقوم البنك المركزي بشراء العملة الوطنية هنا يزيد الطلب على النقود وانخفاض الاحتياطات الصرف

الشكل التالي يوضح فعالية السياسة النقدية التي تلجا اليها السلطة النقدية ذلك بشراء الاوراق المالية من الجمهور

يبين الشكل أن ميزان المدفوعات يظهر بشكل lm عمودي أي يحقق التوازن في الميزان التجاري.

¹الغرازي حسينة دور السياسة النقدية في التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2011 ص 156



Sore diduere marteau momaic bznque st marches fimmaier economicco paris 2008 p256

فعالية السياسة في ظل سعر الصرف الثابت:

يبين لنا الشكل ان ميزان المدفوعات يظهر بشكل عمودي تي $y=0$ يحقق التوازن في الميزان

التجاري اي $bp = bc = 0$

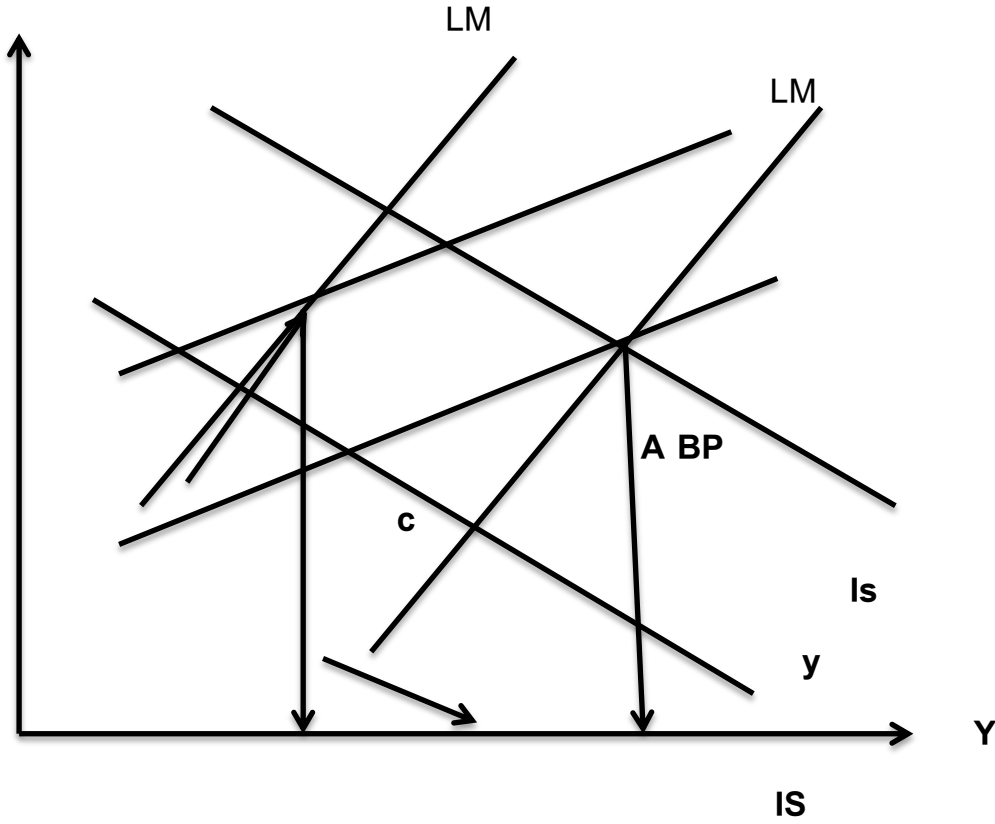
ثانيا: اثر السياسة النقدية في ظل سعر الصرف المرن¹

في ظل هذا النظام للمرونة أن السلطات النقدية تتمتع بالقوى الموضوعية للسوق يعطي الحرية في تحديد معدل الصرف، أن التغيرات في معدل الصرف تعوض بالتغيرات في الاحتياطات الرسمية للصرف وفي حالة عدم التوازن المدفوعات افقي يطبق السياسة النقدية توسعية تزيد الائتمان والكتلة النقدية والشكل المقتبل يوضح ذلك.

انخفاض سعر b الى اسفل هناك توازن جديد في النقطة im نلاحظ انتقال منحنى الفائدة بزيادة الدخل y

الشكل التالي يوضح

¹لغرازي حسينة مرجع سبق ذكره ص 156



المصدر: لعزازي حسينة، ص 153

انخفاض سعر B الى الاسفل هناك توازن جديد في نقطة LM نلاحظ انتقال منحنى الفائدة بزيادة الدخل Y فيحقق توازن داخلي عند IS إلى IS يؤدي تطبيق السياسة النقدية التوسعية الى انتقال منحنى النقطة B

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

يتضمن هذا المبحث مختلف الدراسات السابقة لموضوع البحث واستخدام القيمة المضافة بمقارنتها مع الدراسات السابقة من الهدف اهمية مكان و زمان المستخدم حيث تم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين ، المطلب الاول سوف نلخص الدراسات السابقة ومطلب الاخر سنتطرق فيه القيمة المضافة مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة

المطلب الاول: الدراسات السابقة

1/ الدراسات السابقة المحلية

دراسة الاولى: دويمة سميرة فعالية السياسة النقدية في الجزائر (2000- 2022) دراسة تحليلية حيث اعتمدت هذه الدراسة على الاشكالية التالية ما مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 الى 2022 حيث هدفت هذه الدراسة الى تحليل فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة دراسة واعتمدت على المنهج التحليلي من اجل تحليل بيانات البنك الجزائر وتوصلت هذه الدراسة بان السياسة النقدية في الجزائر فعالة في تحقيق هدف الاستقرار

دراسة الثانية : بلخضر محمد النذير دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي الداخلي حالة الجزائر 1970 2016 حيث هذه الدراسة طرحت الاشكالية الرئيسية المتعلقة بالموضوع وهي الى اي مدى يمكن ان تساهم السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الداخلي النقدي في الجزائر ، هدفت هذه الدراسة الى الوقوف على مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن النقدي الداخلي في الجزائر خلال الفترة الدراسة وتم استخدمت المنهج التحليلي لتحليل بيانات الاحصائية متعلقة باليات التي اقرها البنك الجزائري في الامر 03-10 واخيرا توصلت هذه دراسة ان السياسة النقدية لديها دور في تحقيق الاستقرار النقدي الداخلي والتحكم في المؤشرات التنافسية

3/دراسة الثالثة الغزالي حسينة دور السياسة النقدية في التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر رسالة ماجيستر وفي هذه الدراسة اعتمدت على الاشكالية ما دور السياسة النقدية في التوازن الخارجي في الجزائر

هدفت هذه الدراسة الى معرفة أدوات السياسة النقدية ومدى مساهمتها في تحقيق التوازن الخارجي في الجزائر ، وتم استخدام منهج وصفي تحليلي من اجل تحليل دور السياسة النقدية في التوازن الخارجي في الجزائر وفي أخير تم توصلت الى حالة التوازن الخارجي

دراسة الرابعة جبوزي محمد تائير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي دراسة نظرية وقياسية اطروحة دكتورة اعتمدت الدراسة على الاشكالية ما مدى تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر

هدفت الدراسة الى مساهمة اسعار الصرف في النمو الاقتصادي وتأثير على معدل التضخم استخدمت منهج تحليلي بتحليل مختلف المؤشرات أسعار الصرف وتوصلت الى ان اسعار الصرف تاتر بنسبة على التضخم وبنسبة اقل على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر

2/الدراسات السابقة النائية

الدراسة الأولى : اية علاء الدين غبد الهادي اثر السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق دراسة تحليلية (2004- 2020) في هذه الدراسة اقترحت الاشكالية ماهو اثر السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق خلال 2004-2020 وهدف هذه الدراسة الى معرفة تأثير أدوات ومؤشرات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي واستخدمت المنهج تحليلي من اجل تحليل احصائيات بنك العراق وفي اخير توصلت الى الوصول الى حالة الاستقرار النقدي المطلوب

دراسة الثالثة: محمد اية أحمد دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي الخارجي حالة الكويت 2000-2005 حيث هذه الدراسة طرحت الاشكالية الرئيسية المتعلقة بالموضوع وهي الى اي مدى يمكن ان تساهم السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الخارجي النقدي في الكويت ، هدفت هذه الدراسة الى الوقوف على مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن النقدي الخارجي في الكويت خلال الفترة الدراسة وتم استخدمت المنهج التحليلي لتحليل بيانات الاحصائية متعلقة باليات التي اقرها البنك الكويتي في الامر 03-10 واخيرا توصلت هذه دراسة ان السياسة النقدية لديها دور في تحقيق الاستقرار النقدي ا الخارجي والتحكم في المؤشرات التنافسية الخارجية .

الدراسات باللغة الاجنبية لا توجد

المطلب الثاني: القيمة المضافة

من خلال الدراسات السابقة والدراسة الحالية توصلنا بان هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة تبحث هذه الدراسة عن قدرة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي قي الجزائر 2000-2023 المعتمدة على المنهج وصفي تحليلي من حلال تحليل فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر من خلال تحقيق و تحليل اهم المؤشرات المستهدفة للسياسة النقدية اهمها التضخم اسعار الصرف معدلات الفائدة بالاعتماد على أدواتها (الية استرجاع السيولة ، الاحتياطي الاجباري).

خلاصة الفصل:

استطعنا من هذا الفصل معرفة السياسة النقدية أن العملة لديها قيمة، يتدخل البنك المركزي كمشتري وتمثل جانب مهم في السياسة الاقتصادية وترمي إلى تحقيق أهداف مختلفة وتستخدم مجموعة من ادوات منها كمية واخرى نوعية وتعبر السياسة في الفكر الاقتصادي منها نظرية كلاسيك واخرى نظرية كينز .

وتم معرفة الاستقرار النقدي على أنه يعبر عن ضرورة توفر بيئة مستقرة للنشاط الاقتصادي ويمكن التحكم فيه بمختلف مؤشرات ونذكر منها التضخم و معدلات الفائدة وستعمل مجموعة من الاجراءات لتحقيقه نذكر منها من جانبين جانب إدارة السياسة النقدية وأخرى من طرف الصندوق النقد الدولي وفي العلاقة تم استخدام فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي تتمثل في السياسة استهداف التضخم توفير مختلف انعكاسات تنفيذ السياسة النقدية على تحقيق الاستقرار النقدي يوجد انعكاس على التوازن الداخلي وأخرى خارجي.

وتنفيذ السياسة النقدية بمختلف أدوات السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي

الفصل الثاني: الاطار

التطبيقي للساسة النقدية في

التحقيق الاستقرار النقدي

في الجزائر 2000-2023

تمهيد:

في ظل التغيرات والتطورات الاقتصادية العالمية كان إلزاما على الدول المواكبة لهذه الموجة المحافظة على استقرارها في تحقيق النمو ومن بين السياسات التي كانت تعتمد عليها هي السياسة النقدية من أجل التحكم في الوضعية الاقتصادية.

واستحوذت السياسة النقدية على مكانة مهمة في الدول نظرا لدورها الفعال في التأثير على الوضع الاقتصادي من خلال إدارة العرض النقدي ومعالجة الاختلالات الاقتصادية وفي الجزائر تطورت السياسة النقدية منذ الاستقلال على الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها البلاد وبعد صدور قانون النقد والقرض فاصلا مهما في واقع السياسة النقدية في الجزائر وقد مرت بعدة تعديلات أهم ما تضمنته زيادة فعالية وكفاءة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في هذا الفصل سنحاول معرفة تحليل أثر مساهمة السياسة النقدية في تخفيف الاستقرار النقدي في الجزائر وسيتم التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الاول: واقع السياسة النقدية في الجزائر.

المبحث الثاني: تحليل أثر السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر.

المبحث الاول: واقع السياسة النقدية في الجزائر

عرفت السياسة النقدية خلال عشرية من الزمن تطورات هامة جدا تتميز بتطبيق الجزائر لعدة برامج تنموية لدعم النمو الاقتصادي، فعلى الرغم من اصدار قانون 86-12 وقانون 88-06 المعدل والمتمم له يبين أن الوضع الاقتصادي في الجزائر يحتاج الى نص قانوني جديد ولهذا جاء قانون 90-10 بتاريخ 14 أفريل 1990 ن ليتبنى التوجهات الجديدة للانتقال إلى اقتصاد السوق ومحاولة تحرير النظام المالي من القيود المفروضة عليه وتنفيذ السياسة النقدية سنرى ذلك من خلال هذا المبحث.

المطلب الاول: الاطار القانوني للسياسة النقدية في الجزائر

أن اصدار قانون النقد والقرض شكل منعرجا حساسا في الإصلاحات الاقتصادية تماشيا مع الوضع الجديد أي الانتقال إلى اقتصاد السوق. ويعتبر قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض نصا تشريعا يعكس بحق أهمية المكانية التي يجب أن يحتلها الجهاز المصرفي.

❖ أولا: أهداف قانون النقد والقرض 90-10

جاء بأفكار جديدة تصب معظمها في إدخال قواعد جديدة في مجال النقدي إلى تحقيق ما يلي¹

➤ وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع البنكي الجزائري.

➤ العمل على القضاء الانحرافات الغير مراقبة في ادارة تسيير البنوك.

➤ تشجيع الاستثمارات الخارجية المقيدة.

➤ رد اعتبار دور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد و القرض.

➤ ضمان تسيير مصرفي جيد للنقود.

➤ اعادة تقييم العملة بما تخدم الاقتصاد الوطني.

✚ انشاء سوق نقدية حقيقية 'البورصة.

الفرع الثاني: مبادئ قانون 10-90

حيث سمح قانون 10-90 بتحول السلطة النقدية إلى مجلس النقد و القرض الذي يعتبر بمثابة مجلس ادارة بنك الجزائر ن يتمتع بصلاحيات واسعة غي مجال القرض والنقد تمثل اهم المبادئ لقانون 10-90 نذكر ما يلي:

1- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية

تبين قانون النقد والقرض مبادى الفصل بين الدائرتين الحقيقية والنقدية حتى تتخذ القرارات على اساس الاهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناء على الوضع النقدي و ان هذا المبدأ في قانون 10-90 يسمح بتحقيق مجموعة الأهداف نذكر منها:

✚ استعادة الدينار لوظائفه التقليدية.

✚ إيجاد المرونة النسبية في تحديد معدل الفائدة من طرف البنوك.

2- الفصل بين النقدية ودائرة ميزانية الدولة

فلم تعد الخزينة بموجب هذا القانون حرة في اللجوء إلى عملية القرض وتمويل عجزها عن طريق البنك المركزي.¹

3- الفصل بين ميزانية الدولة ودائرة القرض

ابعدت الخزينة من منح القروض أو الائتمان للاقتصاد لىبقى دورها على تمويل الاستثمارات الاستراتيجية من طرف الدولة وأصبح لنظام المصرفي هو المسؤول عن منح القروض

4- انشاء السلطة النقدية وحيدة ومستقلة

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك(دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع إشارة إلى تجربة الجزائر)، ديوان المطبوعات الجامعية، ط7، الجزائر، 2010، ص ص 196- 199

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للسياسة النقدية في التحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر 2000-2023

جاء قانون 10/90 ليلغي التعدد في المراكز السلطة النقدية وكان ذلك بإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن أي جهة وقد وضع هذه السلطة النقدية في الدائرة النقدية بإذات في جهة جديدة اسمها مجلس النقد والقرض.

وقد حرص قانون النقد والقرض على أن تكون هذه السلطة النقدية.

أ- وحيدة يتضمن انسجام السياسة النقدية.

ب- مستقلة تنفيذ السياسة بشكل منسجم لتحقيق الأهداف النقدية.

ج- موجودة في الدائرة النقدية.

5- وضع النظام البنكي على مستويين

يعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض.¹

الفرع الثالث: تعديلات قانون النقد والقرض

بعد مضي أكثر من عشر سنوات على تنفيذ الإصلاح النقدي وفقا للإطار القانوني المتعلق بالنقد والقرض تم تعديل اصلاحات البنك ومن أهم التعديلات نذكر منها:

تعديل 2001 الأمر 01-01

جاء هذا تعديل على قانون النقد والقرض 10/90 عام 2001 الامر المؤرخ في 01-01 على

أساس ببنية النظام البنكي والمصرفي يهدف إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين

1- الجهاز الأول مجلس الإدارة من الأعضاء الذين يشرفون عن إدارة وتسيير البنك المركزي

2- الجهاز الثاني يتكون من مجلس النقد و القرض

تعديل 2003 الأمر 03-11

¹ على بطاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006، ص46

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للسياسة النقدية في التحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر 2000-2023

جاء الأمر 03-11 المؤرخ في 26 اوت 2003 المتعلق بتعديل وتقييم قانون 90/10 في مجال السياسة النقدية حاول هذا القانون ضبط مهمة البنك المركزي كسلطة نقدية والذي يمثل اصلاح برامج الانعاش الاقتصادي في سنة 2001 وحافظ القانون على الأحكام و وسائل السياسة النقدية.¹

✚ تعديل 2010 الأمر 10/04

يهدف هذا الامر إلى تعديل الامر 03-11 حيث أن المادة2 تعدل وتقيم المادة 35 ما يلي:

المادة 35 تشمل مهمة البنك المركزي في الحرص على الاستقرار الاسعار باعتباره هدفا من اهداف السياسة النقدية في توفير الشروط النقد و القرض و المحافظة على النمو الاقتصاد والسهر على الاقتصاد النقدي.²

✚ تعديل 2017

جاء قانون المتعلق بالنقد والقرض الذي يهدف إلى قيام بنك الجزائر بشراء مباشرة للسندات التي تصدرها الخزينة العمومية لمدة خمس سنوات حيث نصت المادة 45 مكرر بغض النظر عن كل الاحكام المخالفة يقوم بنك الجزائر بالشراء مباشرة عن الخزينة ومنه تقوم هذه الاخيرة بتمويل لصندوق الوطني للاستثمار وتنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية.

✚ تعديل 2020

في سنة 2020 اصدار نظام 20-09 المؤرخ في 28 ديسمبر 2020 يقيم النظام النقد و القرض رقم 9 - 20 يتعلق بالسياسة النقدية حيث اشار قانون النقد والقرض لبعض النقاط نذكر منها:

✚ تخفيض معدل الاحتياطات الاجبارية من 08 الى 06 .

✚ تحرير هوامش السيولة الاضافية وبالتالي توفير موارد دعم للبنوك.¹

¹المادة 35 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26/8/2003 والمعدل والمتمم لقانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة في 27/8/2003، ص7

²فيصل بوحلفاوية – بوكديشة حسن، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال ، - 2019 - 2014، مذكرة ماستر، كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2020-2019، ص47

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر

سوف نتناول في هذا المطلب أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنك الجزائر كما نعلم أن السلطة النقدية شرعت في الاصلاح أدوات السياسة النقدية بتهيئة عدة أدوات غير مباشرة لبنك الجزائر تتماشى مع الحاجة التي يتطلبها الاقتصاد خاصة اقتصاد السوق النقدية من أجل ضمان فعالية السياسة النقدية و أنواعها نذكر منها بموجبها :

الفرع الاول: اعادة الخصم

معدل اعادة الخصم هي تعتبر أهم أداة يتدخل بها بنك الجزائر للتحكم في حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية ووسيلة يلجا اليها البنك التجاري بموجبها التي بينك الجزائر للحصول على السيولة مقابل التنازل له عن مستندات وهذا ما تم تحديد في أحكام المادة 43 من قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقروض وتم توضيح السندات التي يمكن إعادة خصمها والتي يكن حصوها ما يلي:

1- سندات تجارية مضمونة من الجزائر أو دولة أجنبية باحثة عن تبادل حقيقي للسلع و الخدمات.

2- سندات عامة لا تتعدى الفترة المتبقية لاستحقاقها ثلاث أشهر.

3- سندات القرض القصيرة الأجل لمدة ستة أشهر ويمكن لهذه العمليات على الأقل تتعدى ثلاث سنوات يجب أن تحمل توقيع شخصيين طبيعيين أو معنويين والجدول التالي يوضح مراحل تطور معدل اعادة الخصم لبنك الجزائر.

الجدول رقم (4): يوضح تطور معدل اعادة الخصم لبنك الجزائر خلال الفترة 2000 - 2023

السنوات	المعدل
2000	6

¹ دويمة سميرة، فعالية السياسة النقدية في الجزائر من 2000-2022 دراسة تحليلية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة، 2022-2023، ص36

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للسياسة النقدية في التحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر 2000-2023

6	2001
5.5	2002
4.5	2003
4	2004
4	2005
4	2006
4	2007
4	2008
4	2009
4	2010
4	2011
4	2012
4	2013
4	2014
4	2015
3.5	2016
3.75	2017
3.75	2018
3.75	2019
3.75	2020
3	2021
3	2022
3	2023

المصدر: اعداد الطالبة باعتماد على النشرات الاحصائية ثلاثية لبنك الجزائر خلال فترة الدراسة

2000 - 2023

حيث نلاحظ خلال الجدول يوضح معدل اعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2000-2023

حيث يبلغ معدل اعادة الخصم 6% من سنة 2000 الى سنة 2001، يليه انخفاض تدريجي بلغ

الفصل الثاني: الاطار التطبيقي للسياسة النقدية في التحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر 2000-2023

5.5% سنة 2002، بسبب الحالة الجيدة للبنوك التي خفضت من مستوى اعادة تمويلها لدى بنك الجزائر لتصل الى عدم اعادة التمويل من طرف هذه الاخيرة لدى بنك الجزائر، استمر انخفاض معدل اعادة الخصم في السنتين المواليين 2003-2004 من 4.5% الى 4% وبقى هذا المعدل ثابت بنفس المعدل الى غاية 2015 نظرا للشكل فوائض مالية نتيجة ارتفاع اسعار النفط وعدم لجوء البنوك لإعادة التمويل من البنك المركزي .

في سنة 2016 عمل بنك الجزائر على تفعيل هذه الاداة بتخفيضه الى 3.5% بسبب انعدام اعادة التمويل ليرتفع في سنة 2017 بمعدل 3.75% ويستمر بنفس المعدل الى غاية 2020 وتنتج عنها تقليص في السيولة المصرفية، وتوصلت سلسلة التخفيضات المتتالية لمعدل اعادة الخصم حتى بلغ 3% في سنة 2021 ويستمر هذا المعدل الى غاية 2023.¹

الفرع الثاني: الاحتياطي الاجباري

تتمثل هذه الأداة الغير مباشرة في احتفاظ البنوك بنسبة يحددها بنك الجزائر وتحسب على أساس مجموع الودائع التي يملكها كل بنك وتتم الاحتفاظ بها في حساب بنك الجزائر والقرض أن تقتضي هذه الأداة بأن تحتفظ البنوك بقصد معين يحسب بعض أنواع الودائع أو كلها.

الأمر 11/03 المتمم لقانون 90-10 لم يذكر إدارة الاحتياطي الاجباري بصورة مباشرة غير أن بنك الجزائر أعاد تقنيته عبر تعليمة صادرة عنه سنة 2004 التي حدد من خلالها خضوع مختلف الودائع حيث تم تطبيق هذه السياسة في الجزائر منح بنك الجزائر عائدا على الاحتياطات الاجبارية على شكل فائدة.

الجدول يوضح تطور معدلات الاحتياطي الاجباري خلال الفترة 2000-2023

¹ طاهر لطرش ، تقنيات البنوك دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الاشارة الى التجربة الجزائرية ، ديوان المطبوعات الجامعية ط7، الجزائر، 2010ص219

الفصل الثاني: الاطار التطبيقي للسياسة النقدية في التحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر 2000-2023

الجدول رقم (5): يبين تطور معدلات الاحتياطي الاجباري في ابك الجزائر خلال الفترة 2000-

2023

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل الاحتياطي الاجباري %	--	3	4/25	6/25	6/5	6 : 5	6/5	6/5	8	8	8

الفصل الثاني: الاطار التطبيقي للسياسة النقدية في التحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر 2000-2023

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل الاحتياطي الاجباري %	9	11	12	12	12	4	4	10	10	3
السنوات	2021	2022	2023							
معدل الاحتياطي الاجباري %	2	2	2							

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على النشرات الاحصائية لبنك الجزائر خلال الفترة الدراسة

2023 - 2000

نلاحظ من خلال الجدول يوضح تطور الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال الفترة 2000-2023 منذ بداية استخدامه وادراجه ضمن ادوات السياسة النقدية تعديلات مختلفة وفق ما عرفه الوضع الاقتصادي الجزائر، حيث عرف المعدل ارتفاع متواصل الى غاية سنة 2013 حيث بلغ 12% وذلك راجع لامتناس فائض السيولة المصرفية تفاديا من التضخم توجهها الى القروض وفي سنة 2016-2017 باشر بنك الجزائر في تخفيض معدل الاحتياطي الالزامي 8% و 4% على التوالي هذا راجع لضخ السيولة اضافية للبنوك بعد تباطؤ نمو الكتلة النقدية سنتي 2015-2016 نتيجة تدهور اسعار المحروقات، ليعاود بنك الجزائر رفع هذا المعدل سنتي 2018-2019 الى 10% محاولة تخفيض الكتلة النقدية التي عرفت ارتفاع اثر تطبيق التمويل الغير التقليدي في هذه الفترة، وبعد ما عرف العالم ركود اقتصادي اثر الازمة الصحية التي طالت تداعياتها جميع الاقتصاديات عمد بنك

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للسياسة النقدية في التحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر 2000-2023

الجزائر تخفيضه مرة اخرى 2020 الى 3% و 2% لسنوات 2021-2022-2023 كمحاولة بنك الجزائر ضبط التوازنات المالية .¹

الفرع الثالث: آلية استرجاع السيولة

تم دخول هذه الأداة حيز التنفيذ و التطبيق بموجب التعليمية 2002/02 الصادرة في 11 افريل 2002 والتي تدخل بموجبها أسلوب استرجاع السيولة ل 7 ايام ضمن أساليب تدخل لبنك المركزي الجزائري في السوق النقدية ليتم تدعيمها لاحقا بأسلوب استرجاع السيولة ل 3 اشهر من اوث 2005 تعتبر الأداة إحدى التقنيات التي استخدمها بنك الجزائر بأسلوب سحب فائض السيولة وهي عبارة عن ايداع طوعي اختياري لفائض الودائع لبنك الجزائر حيث تعتمد الألية على قيام بنك الجزائر باستدعاء البنوك التجارية المشكلة للجهاز البنكي لوضع حجم شموليها على شكل ودائع لمدة 24 ساعة وتحسب على أساس فترة الاستحقاق 360 يوم.

الجدول رقم (6): يوضح استرجاع السيولة خلال فترة زمنية معينة.

السنوات	7 ايام	3 اشهر	6 اشهر
2000	-	-	-
2001	-	-	-
2002	2.75	-	-
2003	1.75	-	-
2004	0.75	-	-
2005	1.25	1.90	-
2006	1.25	2.50	-
2007	1.75	2	-
2008	1.25	1.25	-
2009	0.75	1.25	-

¹سعيدة حديوش اثر الاتجاهات الحديثة لاستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية الاشارة الى حالة الجزائر -اطروحة دكتوراة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العو الاقتصادية نقود ومالية جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر 2019-2020ص169

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للسياسة النقدية في التحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر 2000-2023

2010	0.75	1.25	-
2011	0.75	1.25	-
2012	0.75	1.25	-
2013	0.75	1.25	1.50
2014	0.75	1.25	1.5
2015	1.5	1.25	0.75
2016	1.5	1.25	0.75
2017	1.5	1.25	0.75
2018	-	-	3.5
2019	-	-	3.5
2020	-	-	3.5
2021	-	-	-
2023-2022			

المصدر: من الاعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير الاحصائية السنوية لبنك الجزائر التقرير 2021 ديسمبر وتقرير 2022 تم الاطلاع 31 ماي 2024 .

نلاحظ من خلال الجدول الذي يوضح تطور معدل اعادة استرجاع السيولة خلال الفترة 2000-2023 آلية استرجاع السيولة في امتصاص السيولة المصرفية الفائضة بمعدل 2.75 في 2002 لينخفض الى 0.75 % سنة 2004، حيث كانت المبالغ الممتصة في هذه الفترة في تزايد مستمر تراوحت معدلات استرجاع السيولة بين 1.25% و 1.75 % من سنة 2005 حتى سنة 2008 ليستقر هذا المعدل عند 0.75% في سنة 2009 إلى سنة 2016 واستقرت معها المبالغ الممتصة عند 1100 مليار دينار طيلة الفترة الممتدة من سنة 2007 إلى 2011 في تزايد وتصل إلى 1350 مليار دينار سنة 2013 وفي 2015 قام بنك الجزائر بتخفيض عتبة امتصاص السيولة إلى 300 مليار دينار ليرفعها من جديد في نفس السنة إلى 700 مليار دينار. وفي 2016 تم التوقف عن استخدام التقنية ولكن مع تشكل فوائض مالية لدى بنك الجزائر جراء تطبيق آلية التمويل غير التقليدي نهاية 2017 اعاد بنك الجزائر تفعيل عمليات استرجاع السيولة في 2018 حتى 2019 بمعدل

3.5% وتستمر حتى لسنة 2020 ولم يتم استخدامها ثلاث سنوات المتتالية 2021 و 2022 و 2023 .

المبحث الثاني: تحليل أثر مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2023

في هذا المبحث سنحاول معرفة تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال فترة الدراسة 2000-2023.

سننطلق إلى تطور أهم المؤشرات المستهدفة للسياسة النقدية في الجزائر لتحقيق الاستقرار النقدي خلال الفترة 2000-2023.

المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة 2000-2023

شكلت متابعة تعزيز الوضعية النقدية والتحسين الواضح في السيولة البنك إلى تكوين الأسس الحادة لتطورها وهو ما يؤثر بعمق على الوضع النقدي وسير السياسة النقدية وقد خصصنا هذا المطلب لمعرفة تطور الكتلة النقدية و مقابلاتها.

الفرع الأول: تطور عناصر الكتلة النقدية

تعرف الكتلة النقدية على أنها كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة يقصد بها النقود المتداولة هي كافة أشكال النقود والتي يحوزها الأفراد أو المؤسسات والتي تختلف أشكالها بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي وتطور العادات المصرفية في المجتمعات، وتتكون الكتلة النقدية في الجزائر من العناصر التالية:

1- النقود الورقية: تتمثل في تداول النقود الورقية من بنكنوت وقطع نقدية، وتعتبر من المكونات الأساسية للكتلة النقدية في الجزائر.

2- النقود الكتابية: تتمثل في الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية، وودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير والأموال الخاصة المودعة لدى الخزينة، والتي تتداول عن طريق الكتابة من حساب بنك إلى حساب آخر.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للسياسة النقدية في التحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر 2000-2023

3- أشباه النقود: وتشمل الودائع لأجل لدى البنوك التجارية، والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض، والتي تتمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصادية، وهي تشكل ما يسمى بالسيولة المحلية M2.¹

الجدول رقم (7): يوضح تطور النقود

السنوات	النقود الورقية	النقود الكتابية	اشباه النقود	النقود m1
2000	-	-	-	-
2001	577.2	661.4	123.5	1238.5
2002	664.7	751.7	1485.2	1416.3
2003	781.3	862.1	1656	1643.4
2004	874.3	1291.3	1478.7	2165.6
2005	921	1516.6	1632.9	2437.5
2006	1081.4	2096.4	1649.8	3177.8
2007	1284.2	2949.1	1761	4233.6
2008	154	3425	1991	4964.9
2009	1829.3	3114.8	228.9	4949.8
2010	2098.6	3539.9	2524.3	5638.5
2011	2571.5	4570.2	2757.5	7141.7
2012	2952.3	4729.1	3333.6	7681.5
2013	3204	5018.7	3691.7	8249.8
2014	3658.9	5918	4083.7	9609
2015	4108.1	5136.3	4443.4	9261.1
2016	4497.2	4909.8	4409.3	9407
2017	4716.9	4513 :3	4708.5	10266.1
2018	4926.8	6477.3	5232.6	11404.1
2019	5437.6	5794.9	5531.4	10979.2
2020	6138.3	4210	5727.8	11901.8

¹ بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 167

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للسياسة النقدية في التحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر 2000-2023

20053.5	13590.3	6463.2	5278.2	6712.2	2021
22964.5	15379.5	7584.9	6273.9	7392.8	-2022
24368.2	16334.9	8033.4	6289.8	8026.2	2023

نلاحظ في سنة 2001 عرف معدل نمو الكتلة النقدية تطورا هائلا راجع لحالة السيولة المفرطة التي عرفت المنظومة المصرفية نتيجة تحسن العائدات البترورية الناتجة عن ارتفاع معدل النفط في الاسواق المالية العالمية -حيث عرف حجم الكتلة النقدية زيادة تدريجية 2001الى غاية 2011بسبب تطبيق سياسة نقدية توسعية وشهدت تطور الكتلة زيادة مستمرة بنسب متزايدة الموالية وقد بلغ اقصاها في سنة 2023

الفرع الثاني: تطور مقابلات النقود.

إن الكتلة النقدية التي تظهر جانب المطلوبات لها ما يقابلها في جانب الموجودات من ميزانية النظام البنكي، وهذا المقابل يظهر في شكل أصول خارجية(ذهب و عملات أجنبية)، وتسليفات للخرينة العمومية، وقروض مقدمة للاقتصاد، وتعرف مقابلات الكتلة النقدية بأنها مجموع التسليفات العائدة لمصدري النقد وشبه النقد وعلى هذا الأساس فالتطورات تحدث على الكتلة النقدية ترجع بالدرجة الأولى إلى مقابلات الكتلة.

1- صافي الأصول الخارجية: تشمل الأصول الخارجية مجموع الوسائل الدفع الدولية الموجودة

لدى الجهاز المصرفي من ذهب والعملات الإجمالية ما تطورها في الاقتصاد الجزائر فكان مرتبطا بالصادرات من الدول لذلك نلاحظ أنه كلما كانت أسعار النفط مرتفعة كلما ارتفعت معها الأصول الخارجية والعكس.

الاصول الخارجية تتيح خلق حقوق على باقي دول العالم ويمكن تحليل الاصول الخارجية من حساب ميزان المدفوعات وتشمل مجموع الوسائل الدفع الدولية لدى الجهاز البنكي وتكون مصدرها صادرات السلع والخدمات المداخل اضافة رؤوس الاموال تحويلات الاشخاص إلى الداخل.

2- القروض المقدمة للدولة: تتمثل في قروض الخزينة في العناصر التالية:

❖ التسبيقات التي يمنحها بنك الجزائر للخرينة العمومية.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للسياسة النقدية في التحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر 2000-2023

❖ الاكتتاب في سندات الخزينة العامة من طرف البنوك التجارية وحتى الاشخاص.

❖ ودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخزينة والتي منها الحسابات البريدية.¹

3- القروض المقدمة للاقتصاد: وهي القروض الممنوحة من الجهاز المصرفي للأعوان

الاقتصاديين غير الماليين من أجل مواجهة احتياجاتهم وتمثل نوعين من القروض:

❖ القروض المقدمة من طرف بنك الجزائر إلى البنوك التجارية لتلبية حاجاتهم من السيولة

النقدية، حيث تقدم هذه القروض على أساس القيام بإعادة الخصم للوراق التجارية التي تقدمها

البنوك التجارية لقاء تعاملها مع الأعوان الاقتصاديين غير الماليين لبنك الجزائر بصفة الملجأ

الأخير للإقراض.²

الجدول رقم (8): يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2023

السنوات	صافي الاصول الخارجية	صافي القروض الى الدولة	قروض الى الاقتصاد
2000	1310.7	-	-
2001	1775.7	1648.2	1078.4
2002	2342.7	5870.7	1266.8
2003	3119.2	423.4	1380.2
2004	4179.7	20.6	1538.5
2005	5515	933.2	1779.8
2006	7415.5	1304.1	1905.4
2007	10247	2183.1	2205.2
2008	10886	3627.3	2615.5
2009	11997	3488.9	3086.5

¹ بوحلفاية فيصل، بوكشيده لحسن، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة

2014-2019، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد

بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019-2020، ص55

² أسماء عزوزة، صبرينة بن عياش، تقييم أثر سياسة التمويل غير التقليدي على الاستقرار النقدي في الجزائر -

دراسة حالة الجزائر - 2017-2019، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد

الصادق بن يحيى، جيجل، 2019-2020، ص97

الفصل الثاني: الاطار التطبيقي للسياسة النقدية في التحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر 2000-2023

3268.1	3584	13928.2	2010
3726.8	3289.8	.14940	2011
4297.5	3235.5	15225.2	2012
5156.3	2024.5	15734.9	2013
6499.4	567.5	15375.4	2014
7277.2	2682.2	12596	2015
7909.9	3929.7	11517.4	2016
87778.7	1967.4	11320.8	2017
-	3857.8	9572.4	2018
-	4782.4	7638	2019
-	5000	5249.8	2020
9794.7	12908.7	6559.1	2021
10115.2	19099.3	8650.4	2022
10703.6	13189.7	9532.3	2023

المصدر: معطيات النشرة الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر 2000-2023

نلاحظ من خلال الجدول أن صافي الاصول الأصول الخارجية عرفت زيادة مستمرة كل سنة، حيث بلغت ما يقابل 1310.7 مليار دينار دج 2001 وقدرت ايضا ب 4179.7 مليار دينار دج لسنة 2005 و استمرت الزيادة خلال السنتين 2006- 2007 لتصل ما يقارب 1247 مليار دينار دج 2007 وقدرت 14940.4 في سنة 2013 وترجع زيادة المسجلة في الأصول الصافية إلى إرتفاع أسعار المحروقات في السوق الدولية ثم سرعان ما انخفضت في سنة 2014 الى 91 دولار لبرميل، وشكل الانخفاض في سنة 2014 واستمر طول السنة 2015 صدمة كبيرة على الاقتصاد وفي السنوات الموالية استمرت في الانخفاض تدريجي قدرت 5249.8 في سنة 2020 وعاد ارتفاع في السنوات المتتالية 2021 و 2022 و 2023 إما بالعودة الى صافي القروض المقدمة للدولة قد عرفت ارتفاعا وانخفاضا وهذا راجع الى منهج التمويل وفي بداية مع 2004 انخفض حجم القروض في شكل للانتباه حيث اصبحت قيمتها سالبة بسبب ارتفاع اسعار المحروقات و تحسن الأوضاع الاقتصادية تقليص دور الخزينة في التمويل عملية التنمية وهذا تحت اثر انخفاض الموجودات الخزينة

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للسياسة النقدية في التحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر 2000-2023

العمومية لبنك الجزائر . التي انتقلت من 1870.1 مليار دج سنة 2016 مع رغم انخفاض المستحقات المصارف على الدولة اما القروض المقدمة للاقتصاد اعتبارها الثنائي للكتلة النقدية وهي في تزايد مستمر .

المطلب: الثاني تطور اهم المؤشرات المستهدفة من قبل السياسة النقدية في الجزائر لتحقيق الاستقرار النقدي خلال الفترة 2000-2023

سعت السلطة النقدية في الجزائر في إطار برنامج الاصلاح الاقتصادي إلى تحقيق حالة الاستقرار النقدي ومن خلال ذلك سنتطرق في هذا المطلب إلى مختلف مؤشرات الاستقرار النقدي .

الفرع الأول: تطور مستوى العام للأسعار

التضخم هو مؤشر لمستوى التغيرات العامة للأسعار يعبر عنه بمؤشر الأسعار الموجهة للاستهلاك

أسبابه في الجزائر، ليست النقدية فقط بل أسبابه مؤسسات هيكلية.¹

تعد أسباب التضخم في الجزائر كباقي الدول النامية ولا تعود إلى السبب النقدي وإنما تتعداها، لذلك

تتدخل السياسة النقدية لمعالجة اسباب التضخم النقدية مباشرة، فيهما تتخذ بصفة غير مباشرة

لمعالجة الأسباب المؤسساتية و الهيكلية من خلال التأثير على حجم قروض في الاقتصاد، والجدول

يوضح تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة 2000-2023

الجدول رقم (9): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2023

¹بلعزوز بن علي مرجع سبق ذكره ص 207

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للسياسة النقدية في التحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر 2000-2023

السنوات	معدل التضخم
2000	0.3
2001	4.2
2002	1.4
2003	4.3
2004	4
2005	1.4
2006	2.3
2007	3.7
2008	4.9
2009	5.7
2010	3.9
2011	4.5
2012	8.9
2013	3.3
2014	3
2015	4.8
2016	6.4
2017	5.6
2018	5.9
2019	2
2020	2.4
2021	3.6
2022	6.5
2023	7

المصدر: من اعداد الطالبة بالاطلاع على الديوان الوطني للإحصاء

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للسياسة النقدية في التحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر 2000-2023

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر شهدت خلال الفترة 2000-2023 معدلات متطورة وعالية من التضخم حيث فدرت قيمته سنة 2000 0.3 وصولا الى نسبة 4.2 في سنة 2001 هذا راجع الى حدوث فجوة كبيرة خلال سنة واحدة نسبة 0.3 نتيجة تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي من المؤسسات المالية الدولية التي تضمن رفع الأسعار للتخلي عن التمويل عجز الميزانية من خلال الاصدار النقدي، وتقليص النفقات العامة حيث اتباع السياسة النقدية في الفترة 2001-2013 ترافقت بتطبيق برنامج الانتعاش الاقتصادي ودعم النمو وفي ذلك تحسين المؤشرات والسيولة المصرفية المتغيرة بإضافة اعادة تشكيل احتياطات الصرف الاجنبي، ثم تصاعدت نسبة التضخم بعد ذلك 3.3 في سنة 2013 الى 6.4 في سنة 2016 الى 5.9 سنة 2018 نتيجة الازمة الاقتصادية السائدة تم وصل 2020 نسبة 2.4 سبب الأوضاع الاقتصادية و أزمة الجائحة وفي سنة 2021 ارتفاع طفيف قدر بنسبة 3.6 هذا راجع وجود سيولة ضئيلة في الاقتصاد حيث وصل إلى أقصى حد بسبب الأوضاع الاقتصادية في 2023 يعود سبب التضخم في الجزائر ارتفاع تكاليف الانتاج و الاستيراد .

الفرع الثاني: تطور سعر الصرف الجزائري

يدير بنك الجزائر السياسة النقدية في إطار محيط اقتصادي كلي يتميز بتحسين أغلب مؤشرات الداخلية والخارجية منها، ومن أهم مؤشرات الاستقرار النقدي سعر الصرف، الجدول التالي يوضح تطور سعر الصرف في الجزائر خلال فترة 2000-2023 .

الجدول رقم (10): يوضح تطور اسعار الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000-2023

السنوات	سعر الصرف مقابل الدولار	سعر الصرف مقابل الاورو
2000	75.32	67.3
2001	77.22	69.2
2002	79.68	75.35
2003	77.39	87.46
2004	72.06	89.64
2005	73.36	91.3
2006	72.64	91.24

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للسياسة النقدية في التحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر 2000-2023

94.99	69.36	2007
94.86	64.56	2008
101.29	72.64	2009
99.19	74.4	2010
102.21	78.55	2011
102.16	77.55	2012
102.45	79.38	2013
106.9	80.56	2014
111.44	100.46	2015
121.17	109.46	2016
125.32	110.96	2017
137.69	116.61	2018
133.7	119.36	2019
144.86	126.82	2020
159.75	135.10	2021
149.57	142	2022
146.91	135.99	2023

المصدر: من اعداد الطالبة بالاطلاع على النشرات الاحصائية 2020-2021-2022-2023-2019

حيث نلاحظ من خلال الجدول أن سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار عرف تدبنا في قيمته حيث انه سجل تراجعا 2002 مقارنة 2001 وتحسنت قيمته بداية 2003 ،سجل قيمته 77.39 دينار للدولار ليسجل احسن قيمة له في الفترة 2008 بقيمة 64.36 دينار للدولار هذا قبل أن يعاود سلسلة تراجع قسمته في سنة 2009 ليصل إلى سنة 2023 أقصى حد له

أما سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الأورو سجل أحسن قيمة له خلال السنوات 2001 إلى 2009 في ذلك شهد انخفاضا في 2010 وصل الى 99.19 دينار للأورو ليرتفع مجددا الى 102.21 دينار للأورو 2011 ليرجع ينخفض طفيفا سنة 2012 وفي سنتي 2013 و 2014 وفي الفترة المتبقية

الفصل الثاني: الاطار التطبيقي للسياسة النقدية في التحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر 2000-2023

من 2015 إلى 2023 شهد سعر الصرف انخفاض مستمر وما شهدته هذه الفترة اقامة فرع لعمليات الصرف الاجل وعمليات الصرف نقدا وفرع لعمليات الخزينة بالعملة الصعبة مع الرغم من احتياطات الصرف لينخفض الدين الخارجي

الفرع الثالث: تطور معدلات الفائدة

لقد قامت السلطات النقدية في عمليات الاصلاحات الاقتصادية و النقدية بتحرير القطاع المالي والمصرفي لمعدلات الفائدة بغية تحقيق معدلات الفائدة موجبة وتحفيز الادخار لتعبئة اكبر قدر ممكن من المدخرات المالية لتوجيهها نحو الاقراض وتمويل الاستثمارات وارغام المؤسسات على عقلنة سلوكها بإعطاء الاقراض كلفته الحقيقية،ويمكن عرض تطور معدلات الفائدة في الجزائر من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (11): يوضح التطور يبين معدلات الفائدة في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2023

السنوات	معدل الفائدة الاسمي	المعدل الفائدة الحقيقي
2000	8.5	5
2001	9.5	5.27
2002	8.6	7.18
2003	8.15	3.86
2004	8	4.04
2005	8	6.62
2006	8	5.69
2007	8	4/33
2008	8	3 :14
2009	8	2 :27
2010	8	4/09
2011	8	3/48

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للسياسة النقدية في التحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر 2000-2023

2012	8	0.89*
2013	8	4/75
2014	8	5.08
2015	8	3.22
2016	8	1.6
2017	8	2.41
2018	8	3.73
2019	8	6.05
2020	8	3.5
2021	8	3.5
2022	8	3.5
2023	8	3.5

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

حيث نلاحظ من خلال الجدول الذي يوضح تطور معدل الفائدة في الجزائر خلال فترة الدراسة ، حيث غرفت معدلات الفائدة انخفاضا بشكل تدرجي مند سنة 2000 و سنة 2001 على التوالي حيث قدرت ب9.5 في 2001 وهي أعلى قيمة لها الى وصلت 8 سنة 2004 ،اذ أن هذه معدلات الفائدة في هذه الفترة عرفت تطورات تبعا لحصيلة ميزان المدفوعات ،الحقيقية و استقرت النسبة الى غاية 2023 وهو ناتج عن السياسة المنتهجة نت طرف البنك وأعطى هذا البنك المركزي راحة أكثر للبنوك لتحقيق استقرار¹.

¹ حليلة باب الله، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية1990-2017، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، اقتصاد كمي، جامعة العربي بن المهدي، الجزائر، 2018-2019، ص46

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للسياسة النقدية في التحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر 2000-2023

أما معدلات الفائدة الحقيقية شهدت تذبذبا بين الارتفاع و الانخفاض خلال هذه الفترة حيث بلغ المعدل الحقيقي لسنة 2000 نسبة 6 وفي سنة 2001 نسبة 5.27 ثم ليرتفع الى 7.18 في السنة 2002 يعبر على أكبر معدل وصل اليه طيلة الفترة وفي سنة 2003 انخفض الى 3.86 وبقي على الحالة التذبذب طيلة الفترة الممتدة من 2004 إلى 2023.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا في هذا الفصل الى التطرق للإطار القانوني التي تلعبه السياسة النقدية و التعديلات التي طرأت على قانون 90-10، إلى جانب دراسة السياسة النقدية المقدمة في الجزائر خلال فترة 2000-2023 من خلال تكلم عن تطور مختلف أدواتها المستخدمة من طرف البنك المركزي بدراسة التطورات عناصر الكتلة النقدية ومقابلاته وفي اخير حاولنا معرفة أهم المؤشرات المستهدفة للسياسة النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر.

خاتمة عامة

خاتمة:

أخذت السياسة النقدية مسار في الاوقات الراهنة مكانة هامة من بين احدى ادوات السياسة الاقتصادية واصبح دورها التأثير على التغيرات الاقتصادية وتأكيد على أنها تحاول تحقيق الاستقرار النقدي و الاهداف العامة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع بالعنوان التالي تحليل اثر مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2023 وقمنا بطرح الاشكالية التالية: ما مدى مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال 2000-2023 واحطنا من حوزته الفصلين لدراسة سبق الذكر هما

من خلال توصلنا الى مجموعة من النتائج المتحصل عليها بواسطتها يمكن الاجابة على التساؤل الرئيسي و لتساؤلات الفرعية و اختبار صحة الفرضيات التي قمنا بالاستخلاصها من الاسئلة الفرعية

1-اختبار صحة الفرضيات

من خلال هذه الدراسة المقدمة وضع مجموعة من الفرضيات يمكن اختبارها فيما يلي

الفرضية الاولى: المتمثلة بكون السياسة النقدية هي الاداة الوحيدة التي تمكن الدولة التأثير على الاقتصاد هي فرضية غير محققة توصلنا ان الجزائر ادركت على غرار الدول المتحولة لاقتصاد السوق ،اهمية الاعتماد السياسة النقدية على قوى السوق وهدف منها امتصاص فائض من السيولة واستعمال التمويل غير التقليدي و|| التحكم في معدلات الاستقرار النقدي (التضخم) ، السياسة المالية مكملة لسياسة النقدية من حيث أن السياسة المالية أخذت مسار توسعي، خلال الدراسة وتهدف إلى تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي

الفرضية الثانية: المتعلقة أن السلطة النقدية تساهم في الضبط العرض النقدي هي محققة ، وهذا ما أكدت الدراسات أن أدوات السياسة النقدية تكون فعالة وتفعيل دورها وتطوير أداء البنك المركزي .

الفرضية الثالثة: المتعلقة أن تكون السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة فعالة في تحقيق الاستقرار النقدي، هي فرضية محققة ادا السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة فعالة تظهر في من استخدام مختلف الادوات، كالاحتياطي الاجباري وتحريك معدل اعادة الخصم ،استطاعت

خاتمة عامة

السياسة النقدية في الجزائر أن تحتل مكانة بارزة التحكم في معدلات التضخم، تصحيح مختلف الاختلالات الاقتصادية.

نتائج الدراسة :

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا لمختلف النتائج التالية :

- 1- تعتبر السياسة النقدية من أهم مكونات السياسة الاقتصادية، بحث تستخدم من طرف السلطة النقدية من أجل تحقيق الاستقرار النقدي.
- 2- عرف النظام الاقتصادي بالأخص الجانب النقدي عدة الإصلاحات، خاصة بصدور قانون النقد والقرض
- 3- صدور تعديلات أخرى بعد قانون النقد والقرض 90-10، (الاستقرار النقدي) التي قامت بإزالة المنصوص حول الاهداف السياسية النقدية.
- 4-تعتبر أداة استرجاع السيولة وسيلة للوائح ادوات الاكثر فعالية مقارنة بالاحتياطي الاجباري.
- 5-الهدف الرئيسي للسلطات النقدية هو محاربة التضخم واستقرار الاسعار.
- 6-يعتبر معدل الاحتياطي الاجباري من أهم الأدوات التي يستخدمها بنك الجزائر.
- 7- تعمل السياسة النقدية على التحكم في المعروض النقدي.
- 8- يعد تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر أحد أسباب انخفاض معدلات البطالة ، والرغم عن ذلك لم توقف السياسة النقدية في تحقيق العمالة التامة.

التوصيات اقترحات:

- 1-ضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية الغير مباشرة بالأخص أداة معدل الخصم ، وعمليات السوق المفتوحة والتوسع في استخدام أدوات السياسة النقدية وخاصة من خلال تطوير سوق الاوراق المالية في الجزائر.

خاتمة عامة

2- إدراج السياسة المالية مع السياسة النقدية، بحيث تأثر السياسة النقدية على النقود اما السياسة المالية على الارادات وبتالي تحقيق فعالية اكبر الاستقرار النقدي.

3- على السلطة النقدية أن تقوم بتوفير الشروط القانونية و التنظيمية لتعزيز سلامة استقرار السوق النقدي .

4- أن يكون الهدف النهائي و الوحيد للسياسة النقدية هدف الاستقرار حتى تضمن أكبر فعالية للسياسة النقدية من خلال التحكم، في التسيير فائض النقدي

آفاق الدراسة:

لقد تناولنا في هذا الموضوع يتعلق ب السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2023 ،ولقد حاولنا ابراز دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي ،وبعد الوصول الى مختلف النتائج المتعلقة بالدراسة بين ان هناك جوانب مازالت تحتاج الى بحث ودراسة اعمق ،و بالتالي هذا الموضوع يحتاج الى دراسات اخرى لتغطية ،القصور من خلال مواضيع

1-أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية لتحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر .

2-ادوات السياسة النقدية الحديثة واثرها على الاستقرار الداخلي والخارجي.

3-دور سياسة سعر الصرف في رفع كفاءة السياسة النقدية.

4- فعالية السياسة المالية والاقتصادية في تحقيق الاستقرار النقدي.

5-انعكاس استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر .

6- دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1- الكتب:

- 1- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك(دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع إشارة إلى تجربة الجزائر)، ديوان المطبوعات الجامعية، ط7، الجزائر، 2010
- 3- اسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية ، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، 2004.
- 4- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية ط 3، 2008.
- 5- بن قدور علي- برير محمد، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي والكلي، ط1، دار الأيتام لتوزيع والنشر، الجزائر، 2018.
- 4- حمزة محمود الزنيدي، إدارة المصارف مؤسسة الورق، عمان، ط1، 2000
- 5- ضياء مجيد الموساوي، الاصلاح النقدي، دار الفكر الجزائري، 1993 الطبعة الأولى.
- 6- عبد الرزاق بن عمرة، السياسة النقدية من خلال الانتقال والتأثير- دراسة قياسية، ط1، الفا لوثائق، عمان، الأردن، 2020.
- 7- عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، ط1، منشورات الجامعة المفتوحة، بنغازي، 1994.
- 8- علي كنعان، النقود و الصيرفة و السياسة النقدية، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.
- 9- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تقييمية – الجزائر، ديوان المطبوعات، الجزائرية، 2003.
- 10- محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات- ، دار الفكر الجامعي، الطبعة الاولى، مصر، 2011.
- 11- محمد صالح عبد القادر، محاضرات في النقود والبنوك والنظرية النقدية، دار الفرقان للنشر والتوزيع، ط1.

الكتب باللغة الأجنبية:

- 1- : jean pierre pattat, monnaie, institutions financières et politiques monétaires ,op,Cit, p 281
- 2- : Marc montoussé, économie monétaire et financière, édition Bréal, 2000.p 95
- 3: Sore diduere marteau momaic bznque st marches fimmaier economicco paris 2008 p256
- 4: Thomas Jean-Paul, les politiques économiques aus XX ème siècle, Economica, paris,1994, p 102

2- المذكرات والأطروحات:

- 1- أسماء مصباحي- عفاف زغودة، توليفات تطبيق أدوات السياسة النقدية والزكاة للتحكم في النقدي ظاهرة التضخم دراسة الجزائر 2015-2003، مذكرة لنيل شهادة الماستر اكايمي، اقتصاد عمومي و تسيير المؤسسات، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2015-2016
- 2- أسماء عزوزة، صبرينة بن عياش، تقييم أثر سياسة التمويل غير التقليدي على الاستقرار النقدي في الجزائر - دراسة حالة الجزائر - 2017- 2019، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2019- 2020
- 3- أية علاء الدين عبد الهادي: أثر السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق دراسة تحليلية للمدة 2004-2020، المجلة الراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العشرون، العدد2022،7، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.
- 4- بلخضر محمد الندير. دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الداخلي النقدي-حالة الجزائر 1970-2016- مذكرة لنيل شهادة الماجستير، 2018
- 4- بوحلفاية فيصل، بوكشيدة لحسن، فعالية الساسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2014- 2019، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019- 2020
- حليمة تركي-عايدة تركي، مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2005- 2016، مذكرة لنيل شهادة ماستر اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2017- 2018
- 5- جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي- دراسة نظرية وقياسية - اطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013.
- جناوي شيماء، دور السياسة النقدية في الاستقرار النقدي- دراسة حالة الجزائر - خلال الفترة 2001- 2019، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020- 2021
- 6- حليمة باب الله، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية1990- 2017، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادي والتجارية وعلوم التسيير، اقتصاد كمي، جامعة العربي بن المهدي، الجزائر، 2018- 2019.

قائمة المراجع

- 7- حمري ياسمين: أثر أدوات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي - دراسة قياسية لحالة الجزائر - فترة جانفي 2008 - مارس 2019، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2019 - 2020
- 5- على بطاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005 - 2006.
- 6- عمير أميرة، عبد الكبير لعجلة، محددات الاستقرار النقدي في الجزائر 2000 - 2016، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018 - 2019.
- 6- مليط نوال: فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال 2000 - 2014، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف بن يحي، جيجل، 2017 - 2018.
- 8- سعدية حديوش اثر الاتجاهات الحديثة لاستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية الاشارة الى حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية نقود ومالية جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر 2019-2020
- 9- عمر سعدان، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي - دراسة حالة البنك المركزي الجزائري - ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم التسيير، ادارة اعمال المؤسسات، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي الجزائر، 2008 - 2009،
- 10- فتيحة خضار، حبيبة شريفي، التنسيق بين السياسة النقدية والمالية ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2005-2019، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي، اقتصاد نقدي و بنكي جامعة محمد بوضياف، لمسيلة، 2019 - 2020.
- 11- لغرازي حسينة دور السياسة النقدية في التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2011.
- 12- نوال مليط، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2014

3-المجلات والملتقيات:

- 1- رشام كهينة وجميل احمد فعالية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي دراسة تحليلية العدد 1، 2019.

قائمة المراجع

2- هداجي عبد الجليل، و عبد الكريم المومن، أثر تغيرات أسعار على الاستقرار النقدي بالجزائر دراسة 2021، قياسية باستخدام نموذج arde l الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للفترة 1990-2020، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 2.

المحاضرات و المطبوعات:

1- شعابنة رزيقة، مطبوعة محاضرات في الاقتصاد النقدي ورأس المال، جامعة 8ماي 1945، قالمة، 2021-2022.

المواقع الالكترونية:

1-<http://elearning.univ-biskra.dz> ,14:00pm

2-Bank-of-algeria.dz/html/present_histoire.htm,13:30.

المواد والقوانين:

1- المادة 35 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26/8/2003 والمعدل والمتمم لقانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة في 27/8/2003.